



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمر
عليه السلام

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ

الْوَحِيدِ الْبَهِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفوائد الرجالية

كاتب:

محمد باقر بن محمداكمل وحيد بهبهاني

نشرت في الطباعة:

مكتبة اهل البيت

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٩	الفوائد الرجالية، رساله في علم الرجال
٩	اشارة
٩	صفحه ٠٠١
٩	صفحه ٠٠٢
١٠	صفحه ٠٠٣
١١	صفحه ٠٠٤
١١	صفحه ٠٠٥
١٢	صفحه ٠٠٦
١٢	صفحه ٠٠٧
١٣	صفحه ٠٠٨
١٣	صفحه ٠٠٩
١٤	صفحه ٠١٠
١٤	صفحه ٠١١
١٥	صفحه ٠١٢
١٦	صفحه ٠١٣
١٦	صفحه ٠١٤
١٧	صفحه ٠١٥
١٧	صفحه ٠١٦
١٨	صفحه ٠١٧
١٨	صفحه ٠١٨
١٩	صفحه ٠١٩
١٩	صفحه ٠٢٠

٢٠	صفحة ٢١
٢١	صفحة ٢٢
٢١	صفحة ٢٣
٢٢	صفحة ٢٤
٢٣	صفحة ٢٥
٢٣	صفحة ٢٦
٢٤	صفحة ٢٧
٢٤	صفحة ٢٨
٢٥	صفحة ٢٩
٢٥	صفحة ٣٠
٢٦	صفحة ٣١
٢٧	صفحة ٣٢
٢٧	صفحة ٣٣
٢٨	صفحة ٣٤
٢٨	صفحة ٣٥
٢٩	صفحة ٣٦
٣٠	صفحة ٣٧
٣٠	صفحة ٣٨
٣١	صفحة ٣٩
٣١	صفحة ٤٠
٣٢	صفحة ٤١
٣٢	صفحة ٤٢
٣٣	صفحة ٤٣
٣٤	صفحة ٤٤

٣٤	صفحة ٠٤٥
٣٥	صفحة ٠٤٦
٣٥	صفحة ٠٤٧
٣٦	صفحة ٠٤٨
٣٦	صفحة ٠٤٩
٣٧	صفحة ٠٥٠
٣٨	صفحة ٠٥١
٣٨	صفحة ٠٥٢
٣٩	صفحة ٠٥٣
٣٩	صفحة ٠٥٤
٤٠	صفحة ٠٥٥
٤٠	صفحة ٠٥٦
٤١	صفحة ٠٥٧
٤١	صفحة ٠٥٨
٤٢	صفحة ٠٥٩
٤٣	صفحة ٠٦٠
٤٣	صفحة ٠٦١
٤٤	صفحة ٠٦٢
٤٥	صفحة ٠٦٣
٤٥	صفحة ٠٦٤
٤٦	صفحة ٠٦٥
٤٦	صفحة ٠٦٦
٤٧	صفحة ٠٦٧
٤٧	صفحة ٠٦٨

٤٨ ----- تعريف مركز القائمية باصفهان للتمريات الكمبيوترية

الفوائد الرجالية، رساله في علم الرجال

إشارة

شماره بازيابي : ٣٢٠٨-٥

شماره كتابشناسي ملي : ٣٢٠٨/١٢ع

سرشناسه : بهبهاني، محمدباقر بن محمد اڪمل، ١١١٨؟ - ١٢٠٥؟ق

عنوان و نام پديد آور : الفوائد الرجالية، رساله في علم الرجال [نسخه خطي] محمدباقر بن محمد اڪمل و حيد بهبهاني؛ كاتب علي بن

محمد هادي الحسيني الاصفهاني

وضعيه استنساخ : ١٢٣٤ - ق ١٢٣٩

آغاز ، انجام ، انجامه : : معرفي كتاب : رجوع شود به شماره ٣١٠٨/٢ ج. ١٤ ف. ملي

مشخصات ظاهري : برگك : ١٤١-١٢١، سطر ٢٢، اندازه سطور ٨٥X١٤٠ قطع ١٤٠X٢١٠

يادداشت مشخصات ظاهري : نوع كاغذ: فرنگي شكري

خط: نسخ

تزيينات جلد

توضيحات نسخه : نسخه بررسي شده .

صحافي شده با : : الاجتهاد و الاخبار/بهبهاني ٨٠٩٧٧٠

عنوانهاي ديگر : رساله في علم الرجال

موضوع : حديث -- علم رجال

محدثان شيعه

محدثان -- سرگذشتهنامه

شناسه افزوده : حسيني اصفهاني، علي بن محمد هادي، كاتب

صفحه ٠٠١

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة تعريف الكتاب ١

فوائد الوحيد البهبهاني بما أن رجال جدنا المصنف (الخاقاني) طاب ثراه هو شرح للفوائد الرجالية التي ذكرها (العلامة الوحيد البهبهاني الحائري) - قده - والتي قد جعلها مقدمة لتعليقه على (رجال الميرزا محمد الاسترآبادي الكبير)، وبما أن الشارح رحمه الله اقتضب من المتن المشروح بعض جملة وكلماته وأوكل بعضها الآخر إلى القراء الكرام ولعل بعضهم لم يتيسر له المتن بكامله ليعرف مواضع الشرح منه آثرنا طبع الفوائد الخمس للوحيد البهبهاني الحاقا بالشرح المذكور ليكمل النفع للقراء الكرام والله ولي التوفيق.

(حفيد المصنف)

(تعريف الكتاب ١)

مفاتيح البحث: الكرم، الكرامة (١)، الخمس (١)

صفحه ٠٠٢

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ١

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهرين.

(وبعد) فيقول الأقل الأذل (محمد باقر بن محمد أكمل): (١) اني لما تنبعت بفكرى الفاتر على تحقيقات في الرجال وعثرت بتبعي القاصر على إفادات من العلماء العظام والأقوال وكذا على فوائد شريفة فيه وفي غيره مثل اني وجدت توثيق بعض الرجال المذكورين فيه وغير المذكورين فيه أو مدحه أو سبب قوة، قوله وجدتها من الرجال ومن غيره لم يتوجه إليها علماء الرجال في الرجال أو توجهوا لكن في غير ترجمته فلم يتفطن بها القوم إلى غير ذلك من الفوائد أحببت تدوينها وضبطها وجعلها علاوة لما ذكروا وتممها لما اعتبروا فلذا جعلت تدويني تعليقه وعلقت على (منهج المقال) من تصنيفات الفاضل الباذل العالم الكامل السيد الأوح

(١) توفي سنة ١٢٠٦ هـ في كربلا وكانت ولادته سنة ١١١٨ هـ ودفن في الرواق الشرقي الحسيني مما يلي قبور الشهداء وكانت أمه بنت العلامة آغا نور الدين ابن المولى الجليل العلامة الميرزا محمد صالح المازندراني شارح أصول الكافي وأم آغا نور الدين المذكور هي الفاضلة (آمنة) بنت المولى التقى المجلسي الأول ولذا يعبر (البهبهاني) في مؤلفاته عن المجلسي الأول بالجد وعن المجلسي الثاني المولى محمد باقر صاحب البحار بالخال وقد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية. (المحقق)

(١)

مفاتيح البحث: محمد باقر بن محمد أكمل (١)، الطهارة (١)، الصلاة (١)، مدينة كربلاء المقدسة (١)، العلامة المجلسي (٣)، القبر (١)، الشهادة (١)

صفحة ٣٠٠

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٢

الأمجد مولانا (ميرزا محمد - قدس الله سره - لما وجدت من كماله وكثرة فوائده ونهاية شهرته وهذه وان علقت عليه الا انها عامة النفع والفائدة والله ولي العائدة ولتقدم فوائد:

(الفائدة الأولى) في بيان الحاجة إلى الرجال.

(إعلم) أن الأخباريين نفوا الحاجة إليه لما زعموا من قطعية صدور الأحاديث، ونحن في رسالتنا في الاجتهاد والاخبار (١) قد أبلغنا بما لا مزيد عليه وأثبتنا عدم حجية الظن من حيث هو بل والمنع عنه كذلك وان ما ثبت حجيته هو ظن المجتهد بعد بذل جهده واستفراغ وسعه في كل ماله دخل في الوثوق وعدمه وأزلنا الحجاب وكشفنا النقاب فليرجع إليها من يطلب الصواب ولا شبهة ان الرجال له دخل فيها ولو سلمت القطعية فلا شبهة في ظنيها متنا مضافا إلى اختلافات كثيرة ولا ريب ان رواية الثقة الضابط امتن وأقوى على أن جل الأحاديث متعارضة ويحصل من الرجال أسباب الرجحان والمرجوحية ولم يجزم بحجية المرجوح مع أن في الجزم بحجية المتعارض من دون علاج تأملا- ولذا ترى أصحاب الأئمة والقدماء من الفقهاء والمتأخرين منهم كانوا يتحرون عند الاطلاع على المعارض فيسعون في العلاج ثم يعملون ومن هنا ترى أصحاب كانوا يسألون الأئمة (ع) عن العلاج وكانوا يعالجونهم ثم في الجزم بكون التخيير علاجاً وتجويز البناء عليه مع التمكن من المرجحات

(١) الاجتهاد والاخبار هي رساله في الرد على الأخباريين وذكر كيفية الاجتهاد ومقدماته وأقسامه من المطلق والمتجزئ وغير ذلك فرغ من تأليفها ثالث عشر شهر رجب سنة ١١٥٥ هـ طبعت بإيران سنة ١٣١٤ هـ منضمة مع عدة الأصول للشيخ الطوسي رحمه الله. (المحقق)

(٢)

مفاتيح البحث: الظن (٢)، الحاجة، الإحتياج (٢)، دولة ايران (١)، كتاب عدة الأصول للشيخ الطوسي (١)، شهر رجب المرجب (١)

صفحة 4

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة 3

من العدالة وموافقة الكتاب والسنة وغير ذلك أيضا تأمل وما دل عليه فمع ضعف الدلالة معارض بما هو أقوى دلالة بل وسندا أيضا وهو في غاية الكثرة والشهرة ثم إنه مع الضعف والمرجوحية غير معمول به عند الرواة وأصحاب الأئمة عليهم السلام كما يظهر من الرجال؟؟ وكتب الحديث بل وعند قدماء الفقهاء أيضا الا ما شد منهم كالكليني لشبهه، بل ولا يفهم كلامه عند ذكر شبهة لنهاية فساد ظاهره.

(هذا كله) مع المفاسد المترتبة على التخيير مطلقا سيما في المعاملات مع أن الخبر المرجوح لم يجزم بحجيته على أن حجية المتعارض من دون علاج وكون التخيير يجوز البناء عليه كما أشير إليه وكون المستند ما دل عليه (دور).

(وبالجملة) بعد بذل الجهد واستفراغ الوسع في تحصيل الراجح نجزم بالعمل وبدونه لا قطع على العمل فتأمل.

وتحقيق ما ذكر يطلب من الرسالة ويظهر بالتأمل فيها ووجه الحاجة على ما قرر لا يتوجه عليه شئ من الشكوك التي أوردت في نفيها وهو ظاهر من القدماء بل والمتأخرين أيضا الا أنهم جعلوا عمدة أسباب الوثوق التي تعرف من الرجال واصلها العدالة من حيث كونها عندهم شرطا للعمل بخبر الواحد ولعل هذا هو الظاهر من كلام القدماء كما يظهر من الرجال سيما وبعض التراجم مثل ترجمة إسحاق بن الحسن بن بكران وأحمد بن محمد بن عبد الله العياشي وجعفر بن محمد بن مالك وسعد ابن عبد الله ومحمد بن أحمد بن يحيى وأحمد بن محمد بن خالد إلى غير ذلك وسنشير زيادة على ذلك في إبراهيم بن هاشم وقال الشيخ في عدته من شرط العمل بخبر الواحد العدالة بلا خلاف (فان قلت) اشتراطهم العدالة يقتضى عدم عملهم بخبر غير العادل

(3)

مفاتيح البحث: أحمد بن محمد بن عبد الله (1)، محمد بن أحمد بن يحيى (1)، أحمد بن محمد بن خالد (1)، جعفر بن محمد بن مالك (1)، إسحاق بن الحسن (1)، الوسعة (1)، الجواز (1)

صفحة 5

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة 4

وذلك يقتضى عدم اعتبار غير العدالة من امارات الرجال وحينئذ تنتفى الحاجة إلى الرجال فان تعديهم من باب الشهادة فرع الفرع غير مسموعة مع أن شهادة علماء الرجال على أكثر المعدلين من هذا القبيل لعدم ملاقاتهم إياهم ولا ملاقاتهم من لاقاهم وأيضا كثيرا ما يتحقق التعارض بين الجرح والتعديل وكذا يتحقق الاشتراك بين جماعة بعضهم غير معدل وأيضا كثير من المعدلين والثقات ينقل عنهم كانوا على الباطل ثم رجعوا وأيضا لا يحصل العلم بعدم سقوط جماعة من السند من البين وقد اطلع على كثير من هذا القبيل فلا يحصل للتعديل فائدة يعتد بها وأيضا العدالة بمعنى الملكة ليست محسوسة فلا يقبل فيها شهادة (قلنا) الظاهر أن اشتراطهم العدالة لاجل العمل بخبر الواحد من حيث هو هو من دون حاجة إلى التفتيش والانجبار بشئ كما هو مقتضى دليلهم ورويتهم في الحديث والفقهاء والرجال فان عملهم باخبار غير العدول أكثر من أن يحصى وترجيحهم في الرجال قبولها منهم بحيث لا يخفى حتى أنها ربما تكون أكثر من اخبار العدول التي قبلوها فتأمل.

والعلامة رحمه الله رتب خلاصته على قسمين الأول فيمن اعتمد على روايته أو يترجح عنده قبول روايته كما صرح به في اوله ويظهر من طريقته في هذا القسم من اوله إلى اخره ان من اعتمد به هو الثقة ومن ترجح عنده هو الحسن والموثق ومن اختلف فيه الراجح عنده القبول وسيجيئ في حماد السمندي ان هذا الحديث من المرجحات لامن الدلائل على التعديل وفي الحكم بن عبد الرحمن ما

يفيد ذلك وكذا في كثير من التراجم ونقل عنه في ابن بكير^(١): ان الذي أراه عدم جواز العمل بالموثق الا ان يعتضد بقريته وفي حميد ابن زياد فالوجه عندي ان روايته مقبولة إذا خلت عن المعارض فربما ظهر من هذا فرق فتأمل

(٤)

مفاتيح البحث: الشهادة (٢)

صفحة ٠٠٦

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٥

وسنذكر في إبراهيم بن صالح وإبراهيم بن عمر زيادة تحقيق فلاحظ.

وأيضاً من جملة كتبه كتاب (الدر والمرجان في الأحاديث الصحاح والحسان) وأيضاً قد أكثروا في الرجال بل وفي غيره أيضاً من ذكر أسباب الحسن أو التقوية أو المرجوحية واعتنوا بها وبحثوا عنها كما اعتنوا وبحثوا عن الجرح والتعديل ونقل المحقق عن الشيخ أنه قال: "يكفي في الراوي أن يكون ثقة متحرزا عن الكذب في الحديث وان كان فاسقا بجوارحه وان الطائفة الحقة عملت بأحاديث جماعة هذه حالتهم وسنذكر عن عدة الشيخ في الفائدة الثانية ما يدل على عملهم بروايه غير العدول مع أنه ادعى فيها الوفاق على اشتراط العدالة لاجل العمل فتأمل.

وعن المحقق في المعبر أنه قال: "أفرط الحشوية في العمل بخبر الواحد حتى انقادوا لكل خبر وما فطنوا لما تحته من التناقض فان من جملة الاخبار قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (ستكثر بعدى القالة على) وقول الصادق عليه السلام: (ان لكل رجل منا رجلا يكذب عليه) واقتصر بعض عن هذا الافراط فقال: كل سليم السند يعمل به وما علم أن الكاذب قد يصدق والفاسق قد يصدق ولم يتنبه على أن ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب إذ لا مصنف الا وهو قد يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر العدل وأفرط آخرون في طرق رد الخبر إلى أن قال كل هذه الأقوال منحرفة عن السنن إلى اخر ما قال - (فان قلت): مقتضى دليلهم التثبت في خبر غير العدل إلى أن يحصل العلم.

(قلت): على تقدير التسليم معلوم انهم يكتفون بالظن عند العجز عن العلم في مثل ما نحن فيه لدليلهم الاخر مع أن امارات الرجال ربما يكون

(٥)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله (١)، إبراهيم بن صالح (١)، إبراهيم بن عمر (١)، الكذب، التكذيب (١)

صفحة ٠٠٧

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٦

لها دخل في حصول العلم فتأمل، وحق التحقيق يظهر من الرسالة وسيجيء بعض ما نشير في الفائدة الثانية وترجمه إبراهيم بن صالح وابن عمر وغير ذلك ثم ما ذكرت من أن ذلك يقتضى عدم اعتبارهم غير العدالة (ففيه) انه ربما يحتاج إليه للترجيح على انا نقول: لا بد من ملاحظة الرجال بتمامه إذ لعله يكون تعديل أو جرح يظهران من التأمل فيه وما ذكرت من تعديلهم من باب الشهادة فغير مسلم بل الظاهر أنه من اجتهادهم أو من باب الرواية كما هو المشهور ولا محذور.

اما على الثاني فلان الخبر من الأدلة الشرعية المقررة واما على الأول فلأن اعتماد المجتهد على الظن الحاصل منه من قبيل اعتماده على سائر الظنون الاجتهادية وما دل على ذلك يدل على هذا أيضاً مضافا إلى أن المقتضى للعدالة لعله لا يقتضى أزيد من مظونها

وراجحها سيما بعد سد باب العلم لأنه الاجماع والآية ولا يخفى على المطلع بأحوال القدماء انهم كانوا يكتفون بالظن ولا يلزمون تحصيل العلم وأيضا كل واحد منهم يوثق لاجل اعتماد غيره كما هو ظاهر على أنه لا يثبت من اجماعهم أزيد مما ذكر واما الآية فلعدم كون مظنون الوثاقة والظاهر العدالة من الافراد المتبادرة للفاسق بل ربما يكون الظاهر خلافا فتأمل وأيضا القصر على التثبت لعله يستلزم سد باب أكثر التكاليف فتأمل ومع ملاحظة الامر به فى خبر الفاسق واشتراط العدالة من دون تثبت فتأمل.

ومما ذكر ظهر الجواب عما ذكرت من انه كثيرا ما يتحقق التعارض إذ لا شبهة فى حصول الظن من الامارات المرجحة والمعينة ولو لم يوجد نادرا فلا قدح وبنائهم على هذا أيضا وكذا لا شبهة فى كون المظنون عدم السقوط ولعل الروايات عن لم يكن مؤمنا ثم آمن أخذت حال

(٦)

مفاتيح البحث: إبراهيم بن صالح (١)، الشهادة (١)، الظن (٢)

صفحة ٠٠٨

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٧

إيمانه وببالي ان هذا عن (المحقق الأردبيلي رحمه الله) وعن غيره أيضا ويشير إليه ما فى اخبار كثيرة عن فلان فى حال استقامته ومما ينبه ان قولهم: فلان ثقة فى الثقات مطلقا وكذا مدحهم فى الممدوحين كذلك انما هو بالنسبة إلى زمان صدور الروايات لا مطلقا وفى جميع أوقاتهم لعدم الظهور بل ظهور عدم فكما انه ذكر لهم لان يعتمد عليهم كما لا يخفى فكذا فيما نحن فيه لعدم التفاوت فتأمل على أنه لو لم يحصل الظن بالنسبة إلى كلهم فالظاهر حصوله بالنسبة إلى مثل البنزطى ومن ماثله على أنه يمكن حصوله من نفس روايتهم أو قرينه أخرى وسيجى زيادة على ما ذكر فى الفائدة الثانية عند ذكر الواقعة وفى ترجمة البنزطى وأحمد ابن داود بن سعيد ويونس بن يعقوب وسالم بن مكرم على أن سوء العقيدة لا ينافى العدالة بالمعنى الأعم، وهى معتبرة عند الجبل ونافعة عند الكل كما سنشير فانتظر.

هذا مع أن معرفة هؤلاء من غيرهم من الرجال فلا بد من الاطلاع على كلامهم على انا نقول: لعل عدم منعهم فى حال عدالتهم من رواياتهم المأخوذة فى حال عدمها أخرجها من خبر الفاسق الذى لا بد من التثبت فيه بل وأدخلها فى رواية العادل فتأمل وما ذكرت من أن شهادة فرع الفرع (إلى اخره) فيه: انهم لم يشهدوا على الشهادة بل على نفس الوثاقة وعدم الملاقات لا ينافى القطع بها والقائل بكون تعديلهم شهادة لعله يكتفى به فى المقام كما يكتفى هو وغيره فيه وفى غيره أيضا فان العدالة بأى معنى تكون ليست محسوسة مع أن الكل متفقون على ثبوتها بها فيما هى معتبرة فيه وتحقيق الحال ليس هنا موضعه فظهر عدم ضرر ما ذكرت بالنسبة إلى هذا القائل من المجتهدين أيضا فتأمل وما ذكرت من أن العدالة بمعنى الملكة (الخ) ظهر الجواب عنه على التقديرين

(٧)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، يونس بن يعقوب (١)، داود بن سعيد (١)، سالم بن مكرم (١)، المنع (١)، الشهادة (١)، الضرر (١)

صفحة ٠٠٩

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٨

(فان قلت) وقع الاختلاف فى العدالة هل هى الملكة أم حسن الظاهر أم ظاهر الاسلام مع عدم ظهور الفسق وكذا فى أسباب الجرح وعدد الكبائر فمن أين يطلع على رأى المعدل ومع عدم الاطلاع كيف يرفع التعديل؟

(قلنا): إرادة الأخير من قولهم: ثقة وكذا من العدالة التي جعلت شرطا لقبول الخبر لا خفاء في فساد مضافا إلى ما سيجئ في احمد ابن إسماعيل بن سمكة واما الأولان فأيهما يكون مرادا ينفع القائل بحسن الظاهر ولا يحتاج إلى التعيين كما هو ظاهر واما القائل بالملكة فقد قال في (المنتقى) تحصيل العلم برأى جماعة من المزكين امر ممكن بغير شك من جهة القرائن الحالية أو المقالية إلا أنها خفية المواقع متفرقة المواضع فلا يهتدى إلى جهاتها ولا يقدر على جمع أشتاتها إلا من عظم في طلب الإصاغة جهده وكثر في التصفح في الآثار كده " انتهى (١).

(قلت): إن لم يحصل العلم فالظن كاف لهم كما هو دأبهم ورويتهم نعم بالنسبة إلى طريقته لعله يحتاج إلى العلم فتأمل. ويمكن الجواب أيضا بان تعديلهم لان ينتفع به الكل وهم انتفعوا به وتلقوه بالقبول ولم نر من قدمائهم ولا متأخرهم ما يشير إلى تأمل من جهة ما ذكرت بل ولا نرى المضايقة التي ذكرت في تعديلهم من التعديلات مع جريانها فيها، وأيضا لو أراد العدالة المعتمدة عنده كأن يقول: " ثقة عندي " حذرا من التدليس والعدل لا يدلس مع أن روايتهم كذلك فتأمل (١) راجع (منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان) ج ١ ص ١٩ لجمال الدين أبي منصور الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني المتوفى سنة ١٠١١ هـ طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ (المحقق) (٨)

مفاتيح البحث: العدل الإلهي (١)، إسماعيل بن سمكة (١)، دولة إيران (١)، كتاب منتقى الجمان للشيخ حسن صاحب المعالم (١)، الحسن بن زين الدين (١)، جمال الدين (١)، الشهادة (١)، الوفاة (١)

صفحة ١٠

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٩
وأيضا العادل أخبر بان فلانا متصف بالعدالة المعتمدة شرعا فيقبلون ولا يشبثون فتأمل.
وأيضا لم يتأمل واحد من علماء الرجال والمعدلين فيه في تعديل الاخر من تلك الجهة أصلا ولا تشم رائحته مطلقا مع اكنارهم من التأمل من جهات اخر وهم يتلقون تعديل الاخر بالقبول حتى أنهم يوثقون بتوثيقه ويجرحون بجرحه فتأمل.
على أن المعتمد عند الجل في خصوص المقام العدالة بالمعنى الأعم كما سنشير فلا مانع من عدم احتياج القائل بالملكة أيضا إلى التعيين.

(فان قلت): قد كثر الاختلاف بينهم في الجرح والتعديل ووقوع الغفلة والخطأ منهم فكيف يوثق بتعديلهم؟
(قلت): ذلك لا يمنع حصول الظن كما هو الحال في كثير من الامارات والأدلة مثل أحاديث كتبنا وقول الفقهاء ومشايخنا ومثل الشهرة مع أنه (رب مشهور لا أصل له) والعام مع أنه ما من عام الا وقد خص ولفظ (إفعل) وغير ذلك نعم ربما يحصل وهن لا انه يرتفع الظن بالمرء والوجدان حاكم على انا نقول: أكثر ما ذكرت وارد عليكم في عملكم بالاخبار بل منافاتها لحصول العلم أزيد وأشد بل ربما لا يلائم طريقتكم ويلائم طريقة الاجتهاد بل أساسها على أمثال ما ذكرت ومنشؤها منها: وأثبتناه في الرسالة مشروحا (١) (فان قلت): جمع من المزكين لم تثبت عدالتهم بل وظهر عدم ايمانهم مثل ابن عقدة وعلى بن الحسن بن فضال.
(١) يشير إلى (رسالة الاجتهاد والاخبار) التي ذكرنا التعريف بها (ص ٢) فراجع. (المحقق) (٩)

مفاتيح البحث: على بن الحسن بن فضال (١)، الظن (٢)، المنع (١)

صفحة ١١

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ١٠

(قلت) من لم يعتمد على توثيق أمثالهم فلا- اعتراض عليه ومن اعتمد فلأجل الظن الحاصل منه وغير خفى على المطلع حصوله بل وقوته وسنشير في علي بن الحسن إليه في الجملة وأيضا ربما كان اعتماده عليه بناء على عمله بالروايات الموثقة فتأمل وسيجي زيادة على ذلك في الحكم بن عبد الرحمن ويمكن أن يكون اعتماده ليس من جهة ثبوت العدالة بل من باب رجحان قبول الرواية وحصول الاعتماد والقوة كما مر إليه الإشارة وسيجي أيضا في إبراهيم بن صالح وغيره ومن هذا اعتمد على توثيق ابن نمير ومن مثله. واعلم أن من اعتبر في الرواية ثبوت العدالة بالشهادة لعله يشكل عليه الامر في بعض الايرادات الا ان يكتفى بالظن عند سد باب العلم فتأمل (فان قلت) إذا كانوا يكتفون بالظن فغير خفى حصوله من قول المشايخ: ان الاخبار التي رويت صحاح أو مأخوذة من الكتب المعتمدة وغير ذلك فلم لم يعتبروه؟.

(قلت) ما اعتبروه لعدم حصول ظن بالعدالة المعتبرة لقول الخبر عندهم مع اني قد بينت؟؟ في الرسالة: ان هذه الأقوال منهم ليست على مقتضى ظاهرها أو لم تبق عليه.

(نعم) يتوجه عليهم ان شمول (نبا) في قوله تعالى (ان جاءكم فاسق بنبأ) الآية لما نحن فيه لعله يحتاج إلى التأمل بملاحظة شان نزول الآية والعلّة المذكورة فيها وان البناء في الفقه جار على الظنون والاكتفاء بها والاعتماد عليها وان العدول أخبرونا بالثبوت وظهر لنا ذلك والاجماع منقول بخبر الواحد ولعل من ملاحظة حال القدماء لا يحصل العلم باجماعهم بحيث يكون حجة فتأمل.

(فان قلت) النكرة في سياق الاثبات وإن لم تفد العموم الا انها

(١٠)

مفاتيح البحث: إبراهيم بن صالح (١)، علي بن الحسن (١)، الحج (١)، الظن (٣)، الشهادة (١)

صفحة ١٢

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ١١

مطلقة ترجع إلى العموم في أمثال المقامات أو العبرة بعموم اللفظ والعلّة وان كانت مخصوصة الا انها توجب التخصيص ولا ترفع الوثوق في العموم لان الظاهر عدم مدخلية الخصوصية وكون البناء في الفقه على الظن لا- يقتضى رفع اليد عما ثبت من العموم والاجماع من اشتراط العدالة في الراوى واخبار العدول بالثبوت لا ينفع لجواز الخطأ فيحصل الندم وناقل الاجماع عادل فيقبل قوله من دون تثبت.

(قلنا) في رجوع مثل هذا الاطلاق إلى العموم بحيث ينفع المقام بملاحظة شان النزول تأمل سيما بعد ملاحظة ما علل به رجوعه إليه فتدبر وخصوصا بعد كون تخصيص العمومات التي لا- تأمل في عمومها من الشيوخ بمكان فضلا عن مثل هذا العموم وان ظواهر القرآن ليست على حد غيرها في القوة والظهور كما حقق في محله وان كثيرا من المواضع يقبل فيه خبر الفاسق من دون تثبت وان التبين في الآية معلل بعلّة مخصوصة وهو يقتضى قصره فيها ولا أقل من انه يرفع الوثوق في التعميم والتعدى وظهور عدم مدخليته الخصوصية محل نظر فان قتل جمع كثير من المؤمنين وسبى نسائهم وأولادهم ونهب أموالهم بخبر واحد وسيما أن يكون فاسقا وخصوصا أن يكون متهما لعله قبيح خصوصا مع امكان الثبوت وان حصل منه ظن كما هو بالنسبة إلى المسلمين في خبر الوليد.

واما المسائل الفقهية فقد ثبت جواز التعبد بالظن وورد به الشرع اما في أمثال زماننا فلا يكاد توجد مسألة تثبت بتمامها من الاجماع من دون ضميمه أصالة العدم أو خبر الواحد أو أمثالها وكذا من الكتاب أو الخبر القطعي لو كان مع أن المتن ظني في الكل سيما في أمثال زماننا.

و (بالجملة) المدار على الظن قطعا واما في زمان الشارع فكثير منها كانت مبنية عليه مثل تقليد المفتين وخبر الواحد وظاهر الكتاب

(١١)

مفاتيح البحث: القرآن الكريم (١)، القتل (١)، الظن (٢)، الجواز (١)

صفحة ١٣

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ١٢

وغير ذلك وأيضا الندم يحصل في قتل المؤمنين وسبيهم ونهبهم البتة لو ظهر عدم صدق الخبر. واما المسائل الفقهية فالمجتهد بعد مرعاة الشرائط المعتمدة واستنباطها بطريقته المشروطة المقررة مكلف بظنه مثاب في خطائه سلمنا الظهور لكنه من باب الاستنباط والعللة المستنبطة ليست بحجة عند الشيعة والمنصوصة مخصوصة سلمنا لكن نقول الأمر بالتبين في خبر الفاسق ان كان علته عدم الوثوق به كما هو مسلم عندكم وتقتضيه العلة المذكورة وظاهر تعليق الحكم بالوصف فغير خفي انه مع احتمال كون أحد سلسلة السند فاسقا لا يحصل من مجرد ظن ضعيف بان الكل عدول الوثوق وقد عرفت أن المدار فيه على الظنون الضعيفة هذا ان أردت من الوثوق العلم أو الظن القوي على أنه ان أردت العلم كما هو مقتضى ظاهر قوله: (فتبينوا) والعللة المذكورة فلا يحصل من خبر العادل الثابت العدالة أيضا لاحتمال فسقه عند صدوره واحتمال خطائه لعدم عصمته فتصير الآية من قبيل الآيات الدالة على منع اتباع غير العلم لان تعليقه على وصف الفسق لا يقتضى قبول قول العادل لان المفهوم مفهوم اللقب ومع ذلك لا يقاوم العلة المذكورة كيف وان يترجح عليه مع أن في جريان التخصيص في العلة وكونها في الباقي حجة لا بد من تأمل على أن قبول قول خصوص العادل يكون حينئذ تعبدا وستعرف حاله وإن أردت الظن القوي (فأولا) منع حصوله بالنسبة إلى كثير من العدول على حسب ما ذكرنا سيما على القول بان العدالة حسن الظاهر أو عدم ظهور الفسق والانصاف انه لا يثبت من قول المعدلين من القدماء أزيد من حسن الظاهر واما المتأخرون فغالبا توثيقاتهم من القدماء كما لا يخفى على المطلع مضافا إلى بعد اطلاعهم على ملكة الرواة (وثانيا) انه يحصل الظن القوي من خبر كثير من الفساق

(١٢)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، التصديق (١)، الحج (٢)، القتل (١)، المنع (١)، الظن (٤)

صفحة ١٤

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ١٣

إلا- أن يقال: الفاسق من حيث إنه فاسق لا يحصل الظن القوي منه فعلى هذا نقول لا معنى لان يكون العادل - لحصول الظن القوي لا يحتاج إلى التثبت والفساق لعدم حصوله منه من حيث إنه فاسق وان كان يحصل من ملاحظة امر آخر يحتاج إلى التثبت إلى أن يحصل العلم مع أن الاحكام الفقهية الثابتة من الاخبار غير الصحيحة من الكثرة بمكان من دون أن يكون هناك ما يقتضى العلم إلا أن يوجه التبين مما يكتفى فيه بالظن القوي لكن هذا لا يكاد يتمشى في العلة ومع ذلك جل أحاديثنا المروية في الكتب المعتمدة يحصل فيها الظن القوي بملاحظة ما ذكرناه في هذه الفوائد الثلاث وفي التراجم وما ذكره المشايخ من أنها صحاح وانها علمية وانه حجة فيما بينهم وبين الله وانها مأخوذة من الكتب التي عليها المعول وغير ذلك مضافا إلى حصول الظن من الخارج بأنها مأخوذة من الأصول والكتب الدائرة بين الشيعة المعمولة عندهم وانهم ألفوها لهداية الناس ولان تكون مرجعا للشيعة وعملوا بها وندبوا إلى العمل مع منعهم من العمل بالظن مطلقا أو مهما أمكن وتمكنهم من الأحاديث العملية غالبا أو مطلقا على حسب قربهم من الشارع وبعدهم ورأيهم في عدم العمل بالظن مع علمهم وفضلهم وتقواهم وورعهم وغاية احتياطهم سيما في الاحكام واخذ الرواية إلى غير ذلك مضافا إلى ما يظهر في المواضع بخصوصها من القرائن على أن عدم إيراد ما ذكر هنا الظن القوي وإيراد ما ذكرنا في

عدالة جميع سلسلة السند ذلك فيه ما لا- يخفى وإن أردت من الوثوق مجرد الظن كما هو المناسب لتعليق الحكم على الوصف ولحكم المفهوم على تقدير أن يكون حجة وهو الموافق لغرضكم بل تصرحون بان الفاسق لا يحصل من خبره ظن ففيه انه وان اندفع عنه بعض ما أوردناه سابقا لكن ورود البعض الآخر

(١٣)

مفاتيح البحث: الأحكام الشرعية (١)، الحج (٢)، الظن (٦)، المنع (١)

صفحة ١٥

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ١٤

عليه أشد وحمل التبين والعلّة على تحصيله أقبح وكذا منع حصوله مما ذكرنا هنا وترجيح ما ذكر في عدالة سلسلة السند عليه على أن الفاسق الذي لا- يحصل الظن من خبره هو الذي لا يبالي في الكذب اما المتحرز عنه مطلقا أو في الروايات فممنوع حصوله منه مكابرة سيما الفاسق بالقلب لا الجوارح وستعرف.

(فان قلت) جميع ما ذكرت هنا موجود في صحيحهم أيضا والعدول إلى الأقوى متعين.

(قلت) وجود الجميع في الجميع غلط مع أنهم لم يعتبروا في الصحيح شيئا منها فضلا عن الجميع ومع ذلك تكون العدالة حينئذ من المرجحات ولا كلام فيه.

(فان قلت) يلزم مما ذكرنا جواز الحكم بشهادة الفاسق ومجهول الحال إذا حصل منها ظن لاعتبار العدالة فيها أيضا.

(قلت) اعتبارها فيها من قبيل الأسباب الشرعية والأمور التعبدية واما اعتبارهم إياها في الرواية فالظاهر منهم والمستفاد من كلماتهم انها لاجل الوثوق وان عدم اعتبار رواية غيرهم من عدمه مع أن ما استدلوا به له الآية وقد عرفت ظهورها بل وكونها نصا في ذلك سلمنا لكن ظهورها في كون التبين في رواية الفاسق وعدمه في غيرها من باب التعبد من أين؟ سلمنا لكن المتبادر من الفاسق فيها والظاهر منه هنا من عرف بالفسق وسنذكر في علي بن الحسين السعد آبادي ما يؤكد ذلك ولو سلم عدم الظهور فظهور خلافه ممنوع، فالثابت منها عدم قبول خبر المعروف به واما المجهول فلا ونسب إلى كثير من الأصحاب قبوله منه ويظهر من كثير من التراجم أيضا على أن المستفاد حينئذ عدم قبول خبر الفاسق لا اشتراط العدالة والواسطة بينهما موجودة قطعاً سيما على قولكم بأنها

(١٤)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، علي بن الحسين السعد آبادي (١)، الكذب، التكذيب (١)، المنع (١)، الظن (٢)، الجواز (١)

صفحة ١٦

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ١٥

الملكّة وخصوصا بعد اعتبار اجتناب منافيات المروءة وكذا بعد تخصيصها بالمكلفين وكذا بالشيعة الاثني عشرية لما ستعرف هذا حال الآية على أنه على هذا لا وجه لاشتراط الضبط في الراوى كما شرطتم واما الاجماع ففيه - بعد ما عرفت - ان الناقل الشيخ وهو صرح بأنه يكفى كون الراوى متحرزا عن الكذب (إلى آخر ما ذكرناه عنه سابقا) وما سنذكر عنه في الفائدة الثانية والثالثة وسنذكر عن غيره أيضا ما ينافي هذا الاجماع أو تخصيصه بالعدالة بالمعنى الأعم فتأمل ومع ذلك لا يظهر منه كون اعتبارها تعبدا بل ربما يظهر من كلماتهم كونه لاجل الوثوق على أنه يمكن عدم كون المخطئ في الاعتقاد فاسقا اما بالنسبة إلى غير المقصر فظاهر وسيجئ ما نشير في الفائدة الثانية وفي أحمد بن محمد بن أبي نصر وابن نوح وزياد بن عيسى وغيرها وبالجملة جميع العقائد التي من أصول الدين ليست جلية على جميع آحاد المكلفين في جميع أوقاتهم كيف وأمر الإمامة التي من رؤسها كان مختلفا بحسب الخفاء والظهور

بالنسبة إلى الأزمنة والأمكنة والأشخاص وأوقات عمرهم وهو ظاهر من الاخبار والآثار والاعتبار واما المقصر منهم فبعد ظهور صلاحه وتحزره عن الكذب والفسق بجوارحه مثل الحسن بن علي ابن فضال ونظائره فنمنع كونه من الافراد المتبادرة له في الزمان الأول أيضا للفظ الفاسق المذكور سيما بعد ملاحظة نص الأصحاب على توثيقه وفاقا للمصطفى بعد المحقق الطوسي في تجريده وشيخنا البهائي في زبدته وأيضا نرى؟؟ مشايخنا يوثقون المخطئ في الاعتقاد توثيق المصبيين من دون فرق يجعل الأول موثقا والثاني ثقة كما تجدد عليه الاصطلاح ويعتمدون على ثقات الفريقين ويقبلون قولهم فالعدالة المعتمدة عندهم هي المعنى الأعم فظهر قوة الاعتماد على اخبار الموثقين وأيضا من أين علم أن

(١٥)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، أحمد بن محمد بن أبي نصر (١)، زياد بن عيسى (١)، أصول الدين (١)، الحسن بن علي (١)، الكذب، التكذيب (٢)، الإخفاء (١)

صفحة ١٧

الفوائد الرجالية - الوحيد البهائي - الصفحة ١٦

مرادهم من التوثيق التعديل مع أن الشيخ صرح بتوثيق الفاسق بأفعال جوارحه كما مر وسنذكر في الفائدة الثانية وسيجي توثيق مثل كاتب الخليفة ومن ماثله إلا أن يقال اتفاق الكل على اشتراط العدالة في الراوى على ما أشير إليه يقتضى عدم قبول غيرهم وغير خفى ان توثيقاتهم لاجل الاعتماد وقبول القول وأيضا الاتفاق على اثبات العدالة من توثيقهم وملاحظة بعض المواضع يدلان على ذلك وأيضا ذكر في علم الدراية انه من ألفاظ التعديل وسيجي بعض ما في المقام في الفائدة الثانية عن قريب.

واما مثل كاتب الخليفة فيوجه ويصحح وسنذكر في الفائدة الثالثة (وبالجملة) لعل الظاهر أن الثقة بمعناه اللغوى وأنه مأخوذ فيه مثل الثبوت والضبط والتدبر والتحفظ ونظائرها وانهم ما كانوا يعتمدون على من لم يتصف بها ولعل مما اخذ فيه عندهم عدم الاعتماد على الضعفاء والمجاهيل والمراسيل إلى غير ذلك مما سنشير إليه في قولهم "ضعيف" فمراد الشيخ من توثيق الفاسق أمثال الأمور المذكورة مع التحرز عن الكذب مطلقا أو في الروايات وأما توثيقات علم الرجال فلعله مأخوذ فيها العدالة على ما أشير إليه مع أن الفاسق من حيث أنه فاسق لا يؤمن عليه ولو اتفق اتصافه بالأمور المذكورة فليس فيه وثوق تام كما في العادل المتصف على أنه على تقدير اعتماد بعضهم على مثله فلعله لا يعبر عنه بثقة على الاطلاق بل لعله نوع تدليس وهم متحاشون عنه بل على تقدير اعتماد الكل أيضا لعل الأمر كذلك فتأمل.

وسيجي في الفائدة الثانية في بيان قولهم "ثقة في الحديث" ما ينبغي أن يلاحظ ومما ذكرنا ظهر أن عدم توثيقهم للرجال ليس لتألمهم في عدالتهم سيما بالنسبة إلى أعظمهم مثل الصدوق و ثعلبه بن ميمون

(١٦)

مفاتيح البحث: الشيخ الصدوق (١)، ثعلبه بن ميمون (١)

صفحة ١٨

الفوائد الرجالية - الوحيد البهائي - الصفحة ١٧

والحسن بن حمزة ونظائره من الذين قالوا في شانهم ما يقتضى العدالة وما فوقها أو يظهر ذلك من الخارج (وبالجملة) ليسوا ممن يجوز عليهم الفسق - العياذ بالله - وهذا ظاهر لا تأمل فيه بل من قبيل ما قاله المحقق الشيخ محمد - رحمه الله - وللعلامة أوهام يبعد زيادة بعد معها الاعتماد عليه وصدر أمثال ذلك من غير واحد من غيره بالنسبة إليه والى غيره مع عدم تأمل أحد منهم في عدالتهم بل

في زهدهم أيضا وتقواهم وغازاة علمهم ومثانة فكرهم بل وكونهم أئمة في علوم شتى من الفقه وغيره إلى غير ذلك هذا ويمكن أن يكون عدم تنصيبهم على التوثيق بالنسبة إلى بعض الأعظم توكيلا إلى ظهوره مما ذكره في شأنه وغير لازم أن يكون بلفظ (ثقة) وصرح علماء الدراية بعدم انحصار ألقاظ التعديل فيه وفي (عدل) فتأمل (١).

الفائدة الثانية في بيان طائفة من الاصطلاحات المتداولة في الفن وفائدتها وغيرها من المباحث المتعلقة بها.

(١) وجدنا في هذا الموضوع تعليقه للمولى على بن الميرزا خليل بن إبراهيم بن محمد على الرازي الطهراني النجفي المتوفى سنة ١٢٩٦ هـ - بخطه - وتوقيعه (على الرازي) فأثرنا نقلها وصورتها هكذا: "فان قلت إن اهل الرجال صرحوا بتوثيق من هو أعظم من هؤلاء فلم لم يكتفوا على ظهور الوثيقة فيهم؟ قلت ايكالهم الامر إلى الوضوح لا يوجب عليهم الايكال في كل مورد وكثيرا ما نراهم يمدحون الأعلى بما يمدحون به الأدنى ويوكلون الزيادة إلى الوضوح."

(المحقق)

(١٧)

مفاتيح البحث: الحسن بن حمزة (١)، الجواز (١)، الوفاء (١)

صفحة ١٩

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ١٨

(منها قولهم ثقة) ومر بيانه مع بعض ما يتعلق به وبقي بعض، قال المحقق الشيخ محمد: "إن النجاشي إذا قال: (ثقة) ولم يتعرض إلى فساد المذهب فظاهره انه عدل امامي لان ديدنه التعرض إلى الفساد فعدمه ظاهر في عدم ظفره وهو ظاهر في عدمه لبعده وجوده مع عدم ظفره لشدة بذل جهده وزيادة معرفته وان عليه جماعة من المحققين" انتهى.

لا يخفى ان الروية المتعارفة المسلمة (١) المقبولة انه إذا قال: "عدلى امامى" النجاشى كان أو غيره "فلان ثقة" انهم يحكمون بمجرد هذا القول بأنه عدل امامى كما هو ظاهر اما لما ذكر أو لأن الظاهر من الرواة التشيع والظاهر من الشيعة حسن العقيدة أو لأنهم وجدوا منهم انهم اصطالحوا ذلك فى الاماميه وان كانوا يطلقون على غيرهم مع القرينه بان معنى ثقة "عادل" أو (عادل ثبت) فكما أن "عادل" ظاهر فيهم فكذا "ثقة" أو لأن المطلق ينصرف إلى الكامل أو لغير ذلك (٢).

على منع الخلو نعم فى مقام التعارض بان يقول آخر بأنه فطحى مثلا

(١) فى هذا الموضوع أيضا تعليقه للمولى على الرازي الطهراني - رحمه الله - بخطه وصورتها هكذا: "يظهر من (الأردبيلي) فى بحث بيع السلاح لأعداء الدين ان توثيق (الكششى) لا عبرة به لأن ظاهره الاخبار عن ورود الرواية بذلك وهو لا يدل على التوثيق بشهادة وسيأتى فى الفائدة الثالثة تأمل بعض فى توثيق العلامة وابن طاووس وتوثيق المفيد وحكى عن الشيخ البهائى الاشكال فى دلالة (ثقة) على ما ادعاه المصنف فكيف يكون من الروية المسلمة."

(٢) علق هنا المولى على الرازي الطهراني رحمه الله - بخطه ما لفظه: "ولعل المراد من (غير ذلك) كون حذف المتعلق مفيدا للعموم".

(المحقق)

(١٨)

مفاتيح البحث: المنع (١)، الشيخ البهائى (١)، البيع (١)

صفحة ٢٠

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ١٩

يحكمون بكونه موثقاً معللين بعدم المنافاة ولعل مرادهم عدم معارضة الظاهر النص (١) وعدم مقاومته بناء على أن دلالة " ثقة " على الامامية ظاهرة كما أن فطحي على اطلاقه لعله ظاهر في عدم ثبوت العدالة عند قائله مع تأمل فيه ظهر وجهه وان الجامع مهما أمكن لازم فيرفع اليد عما ظهر ويمسك بالمتيقن أعنى مطلق العدالة فيصير فطحي عادلاً في مذهبه فيكون الموثق سامحاً أو كلاهما وكذا لو كانا من واحد لكن لعله لا- يخلو عن نوع تدليس إلا أن لا يكون مضراً عندهم لكون حجيتهم خبر الموثقين اجماعياً أو حقاً عندهم واكتفوا بظهور ذلك منهم أو غير ذلك وسيجيئ في أحمد بن محمد بن خالد بن محمد بن خالد ماله دخل أو يكون ظهر خلاف الظاهر واطلع الجراح على ما لم يطلع عليه المعدل لكن ملائمة هذا للقول بالملكة لا يخلو عن اشكال مع أن المعدل ادعى كونه عادلاً في مذهبه فإذا ظهر كونه مخالفاً للعدالة في مذهبه من أين؟ الا ان يدعى ان الظاهر اتحاد أسباب الجرح والتعديل في المذهبيين سوى الاعتقاد بامامة امام لكن هذا لا يصح بالنسبة إلى الزيدى والعامى ومن ماثلهما جزماً واما بالنسبة إلى الفطحية والواقفية ومن ماثلهما فتبوتها أيضاً يحتاج إلى تأمل مع أنه إذا ظهر (٢) خطأ المعدل

(١) يريد بالظاهر قولهم " عادل أو عادل ثبت، أو ثقة " فان هذه الألفاظ كل واحد منها ظاهر في كونه امامياً ويريد بالنص قولهم " فطحي " فان هذا اللفظ نص في كونه غير إمامي (المحقق) (٢) علق - هنا - المولى على الرازي الطهراني - طاب ثراه - بخطه فقال: "قوله: مع أنه إذا ظهر، الخ لا ريب ان ظهور الخطأ في شئ لا يوجب سقوط قول العدل الا إذا كان امراً ظاهراً بدهياً فيرفع الخطأ فيه الوثوق بل ربما يقدر في عدالة الرجل باعتبار كونه مبنيًا عن تسامحه وعدم مبالاته ولا ريب ان مذاهب الرواة من الوقف والفطحية كان امراً شائعاً لا داعي على خفائه."

(١٩)

مفاتيح البحث: أحمد بن محمد بن خالد (١)

صفحة ٢١

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٢٠

بالنسبة إلى نفس ذلك الاعتقاد فكيف يؤمن عدمه بالنسبة إلى غيره وأيضاً (١) ربما يكون الجراح والمعدل واحداً كما في إبراهيم بن عبد الحميد وغيره وأيضاً (٢) لعل الجراح جرحه مبنى على مالا- يكون سبباً في الواقع على ما سنذكره في إبراهيم بن عمر ويقربه التأمل في هذه الفائدة عند ذكر الغلاة والواقفة وقولهم " ضعيف " وغيرها وكذا في الفائدة الثالثة في مواضع عديدة وسيجيئ في إبراهيم ما ينبغي ان يلاحظ وكيف كان هل الحكم والبناء المذكور عند التعارض مطلق أو مقيد بما إذا انحصر ظن المجتهد فيه وانعدام الامارات والمرجحات إذ لعله بملاحظتها يكون الظاهر عنده حقيماً أحد الطرفين ولعل الأكثر على الثاني وانه هو الأظهر كما سيجيئ في إبراهيم بن عمر وابن عبد الحميد وغيرهما مثل سماعه وغيره ويظهر وجهه أيضاً من التأمل في الفائدة الأولى وهذه الفائدة والفائدة الثالثة على حسب ما أشير إليه.

ثم اعلم أن ما ذكر إذا كان الجراح والمعدل عدلاً امامياً، وأما إذا كان مثل على بن الحسن فمن جرحه يحصل ظن وربما أقوى من (١) قد يقال " ان المعدل في حال تعديله لم يطلع على ما اطلع عليه حال جرحه " هكذا علق - هنا - المولى على الرازي الطهراني - رحمه الله - بخطه.

(٢) علق - هنا - المولى الرازي - بخطه قائلاً " لعل مجرد الاحتمال وظهور خلاف في موضع لا يوجب رفع اليد عن القاعدة المزبورة "

(المحقق)

(٢٠)

مفاتيح البحث: إبراهيم بن عبد الحميد (١)، إبراهيم بن عمر (٢)، علي بن الحسن (١)، عبد الحميد (١)، الظن (٢)

صفحة ٢٢

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٢١

الامامى (١) كما أشير إليه فهو معتبر في مقام اعتباره وعدم اعتباره على ما سيجئ في ابان بن عثمان وغيره بناء على جعله شهادة أو رواية ولم يجعل منشأ قبولها الظن ولم يعتبر الموثقة وفيها تأمل واما تعديله فلو جعل من مرجحات قبول الرواية فلا اشكال بل يحصل منه ما هو في غاية القوة واما لو جعل من دلائل العدالة فلا يخلو من اشكال ولو على رأى من جعل التعديل من باب الظنون أو الرواية وعمل بالموثقة لعدم ظهور ارادته العدل الامامى أو في مذهبه أو الأعم أو مجرد الوثوق بقوله ولم يظهر اشتراطه العدالة في قبول الرواية إلا أن يقال: إذا كان الامامى المعروف مثل العياشى الجليل يسأله عن حال راو فيجيبه بأنه ثقة على الاطلاق مضافا إلى ما يظهر من رويته من التعرض للوقف والناووسية وغيرهما في مقام جوابه أو افادته له وأيضا ربما يظهر من اكثاره ذلك أنه كان يرى التعرض لأمثال ذلك في المقام وكذا فإنه ربما يظهر من ذلك إرادة العدل الامامى مضافا إلى أنه لعل الظاهر مشاركة أمثاله مع الامامية في اشتراط العدالة وانه ربما يظهر من الخارج كون الراوى من الامامية فيبعد خفاء حاله على جميعهم بل وعليه أيضا فيكون تعديله بالعدالة في مذهبنا كما لا يخفى فلو ظهر من الخارج خلافه فعل حاله حال توثيق الامامى وأيضا بعد ظهور المشاركة احدى العدالتين مستفادة فلا يقصر عن الموثق فتأمل فان المقام يحتاج إلى التأمل التام وأشكل من ذلك ما إذا كان الجارح الامامى والمعدل غيره، وأما العكس

(١) لكونه من اهل الخبرة هكذا علق المولى الرازى الطهرانى بخطه - على هذا الموضع.

(المحقق)

(٢١)

مفاتيح البحث: أبان بن عثمان (١)، الظن (٢)، الشهادة (١)

صفحة ٢٣

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٢٢

فحاله ظاهر سواء قلنا بان التعديل من باب الشهادة أو الظنون هذا واعلم أن الظاهر والمشهور ان قولهم: (ثقة ثقة) تكرر اللفظ (١) (١) قال ابن داود الحلبي في كتاب رجاله (ص ٣٨٢) طبع طهران سنة ١٣٨٣ هـ: "ذكر جماعة قال (النجاشي) في كل منهم "ثقة ثقة" مرتين " ثم عد أسماءهم على ترتيب حروف الهجاء، وهم كما يلي:

إبراهيم بن مهزم الأسدي أحمد بن اليسع بن عبد الله القمي أحمد بن داود ابن علي القمي إسحاق بن جندب أبو إسماعيل الفرائضي أبو خديجة سالم بن مكرم أبو يحيى الجرجاني داود بن سعيد الفزارى، جارود بن المنذر، الحارث ابن المغيرة النصرى، حبيب المعلل الخثعمى، الحسين بن اسكيب، (الحسين بن المغيرة البجلي أبو محمد) حميد بن المثنى أبو المغراء العجلي، داود بن أسد بن عفير ابن الأحوص المصرى، داو بن فرقد مولى آل أبى الشمال سماعه بن مهران بن عبد الرحمان الحضرمى سهل بن اليسع بن عبد الله بن سعد الأشعري صفوان بن يحيى أبو محمد البجلي بيان السابري الكوفى الضحاك أبو مالك الحضرمى الكوفى عبد الله بن أبى يعفور بالفاء والراء - عبد الله بن المغيرة عبد الله بن غالب الشاعر عبيد بن زرارة بن أعين الشيبانى عبد الله بن محمد الأسدى، عبد الله بن محمد بن الحصين الحصينى الأهوازى، عبد الرحمن بن أبى نجران واسمه عمرو بن مسلم التميمى عبد الرحمن بن الحجاج بياع السابرى، عبد

الرحمن بن محمد بن أبي هاشم البجلي أبو محمد بن عبد الصمد بن بشير العرامى على بن خالد الأسدى أبو الحسن الفضل ابن عثمان المرادى محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد نزيل قم محمد بن العباس ابن على بن مروان بن الماهيار أبو عبد الله البزاز المعروف بابن الجحام موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي أبو عبد الله يحيى بن عمران بن على بن أبي شعبة الحلبي - رحمهم الله تعالى أجمعين - وعدتهم أربعة وثلاثون رجلا وقد ذكرناهم في أبوابهم."

ثم قال ابن داود (ص ٣٨٣): "أقول وقد ذكر ابن الغضائرى فى كتابه خمسة رجال زيادة على ما قاله النجاشى كل منهم (ثقة ثقة) مرتين وهم على بن حسان الواسطى محمد بن قيس أبو نصر الأسدى (محمد بن الحسن بن الوليد أبو جعفر) محمد بن محمد بن رباط هشام بن سالم الجوالقى."

هذا ما ذكره ابن داود فى كتاب رجاله ولكن عدده الحسين بن المغيرة البجلي ابا محمد فى عدادهم كأنه وقع سهوا من ابن داود أو من الطابع، لان الحسين بن المغيرة البجلي هذا - لم يترجم له النجاشى فى كتاب رجاله كما أن ابن داود - نفسه - لم يترجم له فى كتاب رجاله أصلا واحتمال انه الحسين بن أحمد بن المغيرة أبو عبد الله البوشنجى العراقى الذى ترجم له النجاشى وتبعه ابن داود لا وجه له مضافا إلى أنه لم يوثقه الا مرة واحدة فما ذكره ابن داود من قوله: "وقد ذكرناهم فى أبوابهم" كأنه وقع سهوا منه كما أن ما ذكره عن ابن الغضائرى من ذكره محمد بن الحسن بن الوليد ابا جعفر وجعله زيادة على ما ذكره النجاشى كأنه وقع سهوا من ابن داود فإنه نفسه - عدده فيما ذكره النجاشى بعنوان محمد بن الحسن ابن أحمد بن الوليد وهو عين ما ذكره عن ابن الغضائرى سوى انه لم يذكر اسم جده الأذننى (احمد) ونسبه إلى جده الأعلى (ابن الوليد) وذلك متعارف لدى أرباب المعاجم فلاحظ ذلك.

(٢٢)

مفاتيح البحث: الشهادة (١)، الظن (١)، مدينة طهران (١)، إبراهيم بن مهزم الأسدى (١)، الحسين بن أحمد بن المغيرة (١)، اليسع بن عبد الله القمى (١)، معاوية بن وهب البجلي (١)، عبد الله بن أبي يعفور (١)، عبد الله بن محمد الأسدى (١)، أبو عبد الله البزاز (١)، أبو يحيى الجرجانى (١)، يحيى بن عمران بن على (١)، محمد بن الحسن بن الوليد (٢)، عبد الله بن المغيرة (١)، محمد بن الحسن بن أحمد (١)، محمد بن قيس أبو نصر (١)، محمد بن أبي هاشم (١)، أبو مالك الحضرمى (١)، ابن داود الحلبي (١)، عبد الله بن غالب (١)، محمد بن محمد بن رباط (١)، سماعه بن مهران (١)، أحمد بن الوليد (١)، زرارة بن أعين (١)، عبد الصمد بن بشير (١)، ابن الغضائرى (٣)، عبد الله بن محمد (١)، أبو عبد الله (٢)، أبو إسماعيل (١)، جارود بن المنذر (١)، حميد بن المثنى (١)، هشام بن سالم (١)، أحمد بن داود (١)، سهل بن اليسع (١)، ابن المغيرة (١)، داود بن أسد (١)، داود بن سعيد (١)، محمد بن العباس (١)، إسحاق بن جندب (١)، على بن خالد (١)، محمد بن الحسن (١)، عبد الرحمان (١)، عمرو بن مسلم (١)، دولة العراق (١)

صفحة ٢٤

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهانى - الصفحة ٢٣

تأكيدا وربما قيل: إن الثانى بالنون موضع الثاء (١).

(ومنها) قولهم ممدوح والبحث فيه من وجوه:

(١) علق - هنا - المولى الرازى الطهرانى بخطه بما نصه: "قال فى القاموس فى مادة (نقى): (وثقه ثقة اتباع) ويقوى هذا الاحتمال

عدم وقع تكرير لفظ فى مقام الجرح والتعديل للتأكيد واحتمال الاختصاص بلفظ الثقة بعيد جدا.

(المحقق)

(٢٣)

صفحة ٢٥

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٢٤

(الأول) المدح في نفسه يجامع صحة العقيدة وفسادها، والأول يسمى حديثه حسنا والثاني قويا وإذا لم يظهر صحتها ولا فسادها فهو أيضا من القوى لكن نراهم بمجرد ورود المدح يعدونه حسنا ولعله لان إظهار المدح مع عدم إظهار القدح ولا تأمل منهم ظاهر في كونه اماميا مضافا إلى أن ديدنهم التعرض للفساد على قياس ما ذكر في التوثيق ففي مقام التعارض يكون قويا مطلقا أو إذا انعدم المرجحات على قياس ما مر والأولى في صورة عدم التعارض أيضا ملاحظة خصوص المدح بعد ملاحظة ما في المقام ثم البناء على الظن الحاصل عند ذلك ومن التأمل فيما ذكر في التوثيق وما ذكر هنا يظهر حال مدح على بن الحسن بن فضال وأمثاله وكذا المعارضة بين مدحه وقده الامامي وعكسه وغير ذلك.

(الثاني) المدح منه ماله دخل في قوة السند وصدق القول مثل (صالح) و (خير) ومنه مالا دخل له في السند بل في المتن مثل (فهم) و (حافظ) ومنه مالا دخل له فيهما مثل (شاعر) و (قارئ) ومنشأ صيرورة الحديث حسنا أو قويا هو الأول واما الثاني فمعتبر في مقام الترجيح والتقوية بعد ما صار الحديث صحيحا أو حسنا أو قويا واما الثالث فلا اعتبار له لاجل الحديث نعم ربما يضم إلى التوثيق وذكر أسباب الحسن والقوة إظهارا لزيادة الكمال فهو من المكملات وقس على المدح حال الذم هذا وقولهم "أديب، أو عارف باللغة أو للنحو وأمثالهما هل هو من الأول أم الثاني أم الثالث (١) الظاهر أنه لا يقصر عن الثاني

(١) علق هنا المولى على الرازي الطهراني رحمه الله بخطه بما هذا نصه احتمال كون الأول من الأول وجيه ان أريد التأدب بالآداب الشرعية بل لعله يشعر بالوثاقه حينئذ واما الثاني فالحاقه به لم أر له وجها ولا إشعار بكونه مرجعا متحرزا عن الكذب فيهما واما وجه إلحاقهما بالثاني فلأن الأدب والمعرفة باللغة والنحو له مدخلية تامة في صون المتن عن الخطأ سواء قلنا بتغايرهما لكون ظاهر الأدب غير النحو واللغة أو كان ذلك من قبيل ذكر الخاص بعد العام وقوله "مع احتمال كونه من الأول" كأنه تكرر لقوله "هل هو من الأول".

(٢٤)

مفاتيح البحث: على بن الحسن بن فضال (١)، الظن (١)، الصدق (١)، الكذب، التكذيب (١)

صفحة ٢٦

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٢٥

مع احتمال كونه من الأول ولعل مثل القارئ أيضا كذلك فتأمل (١) (الثالث) المدح هل هو من باب الرواية أو الظنون الاجتهادية أو الشهادة على قياس ما مر في التوثيق والبناء هنا على ملاحظة خصوص الموضوع وما يظهر منه أولى ووجهه ظاهر، وكذا الثمرة.

(الرابع) المدح يجامع القدح بغير فساد المذهب أيضا لعدم المنافاة بين كونه ممدوحا من جهة ومقدوحا من أخرى ولو اتفق القدح المتنافي فحاله يظهر مما ذكر في التعارض، ومع تحقق غير المتنافي فاما ان يكونا مما له دخل في السند أو مما له دخل في المتن أو المدح من الأول والقدح من الثاني أو بالعكس والأول لو تحقق بان ذكر له وصفان لا يبعد اجتماعهما من ملاحظة أحدهما يحصل قوة لصدقه ومن الآخر وهن لا اعتبار له في الحسن والقوة.

نعم لو كان المدح هاهنا في جنب قدحه بحيث يحصل قوة معتد

(١) وجه الحاقه بالأول ان القارئ لعله ظاهر في كونه مرجعا في علم القراءة مركونا إليه فيه نظير مشايخ الإجازة فربما يكون مشعرا بالوثاقه ومن هنا ظهر وجه اللاحق بالثاني ولعل وجه التأمل لدفع ما يرد من منافاة هذا لما جزم به أولا من عدم اعتبار شاعر وقارئ

لاجل الحديث بان منشأ الجزم الظهور وهو لا ينافى الاحتمال.

(المحقق)

(٢٥)

مفاتيح البحث: الشهادة (١)، الظن (١)، الجنبه (١)

صفحة ٢٧

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٢٦

بها فالظاهر الاعتبار وقس على ذلك حال الثانى مثل أن يكون جيد الفهم ردى الحافظه واما الثالث مثل أن يكون صالحا سئ الفهم أو الحافظه فلعله معتبر فى المقام وانه كما لا يعد ضررا بالنسبه إلى الثقات والموثقين فكذا هنا مع تأمل فيه إذ لعل عدم الضرر هناك من نفي الثبوت أو من الاجماع على قبول خبر العادل والمناطق فى المقام لعله الظن فيكون الامر دائرا معه على قياس ما سبق واما الرابع فغير معتبر فى المقام والبناء على عدم القدح وعد الحديث حسنا أو قويا بسبب عدم وجدانه كما مر مضافا إلى أصل العدم.

(الخامس) مراتب المدح متفاوتة وليس أى قدر يكون معتبرا فى المقام بل القدر المعتد به فى الجملة وسيشير إلى الشهيد فى خالد بن جرير وغيره وربما يحصل الاعتداد من اجتماع المتعدد، ويتفاوت العدد والكثرة بتفاوت القوة كما أن المدائح فى أنفسها متفاوتة فيها فليلاحظ التفاوت وليعتبر فى مقام التقوية والترجيح.

(ومنها) قولهم: ثقة فى الحديث والمتعارف المشهور انه تعديل وتوثيق للراوى نفسه ولعل منشأ الاتفاق على ثبوت العدالة وانه يذكر لاجل الاعتماد على قياس ما ذكر فى التوثيق وان الشيخ الواحد ربما يحكم على واحد بأنه ثقة وفى موضع اخر بأنه ثقة فى الحديث مضافا إلى أنه فى الموضوع الأول كان ملحوظ نظره الموضوع الاخر كما سيجئ فى احمد بن إبراهيم بن أحمد فتأمل وربما قيل بالفرق بين الثقة فى الحديث والثقة وليس ببالى القائل ويمكن ان يقال بعد ملاحظه اشتراطهم العدالة ان العدالة المستفاده من الأول هى بالمعنى الأعم، وقد أشرنا وسنشير أيضا ان التى وقع الاتفاق على اشتراطها هى بالمعنى الأعم، ووجه الاستفادة اشعار العبارة وكثير من التراجم مثل ترجمه أحمد بن أبى بشير

(٢٦)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، إبراهيم بن أحمد (١)، الضرر (١)، الشهادة (١)

صفحة ٢٨

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٢٧

وأحمد بن الحسن وابيه الحسن بن على بن فضال والحسين بن أبى سعيد والحسين بن أحمد بن المغيرة وعلى بن الحسن الطاطرى وعمار ابن موسى وغير ذلك الا ان المحقق نقل عن الشيخ رحمه الله أنه قال يكفى فى الراوى أن يكون ثقة متحرزا عن الكذب فى الرواية وان كان فاسقا بجوارحه الخ فتأمل ومر فى اخر الفوائد الأولى ما ينبغى ان يلاحظ.

(منها) قولهم صحيح الحديث عند القدماء هو ما وثقوا بكونه من المعصوم عليه السلام أعم من أن يكون منشأ وثوقهم كون الراوى من الثقات أو امارات اخر ويكونوا قطعوا بصدوره عنه عليه السلام أو يظنون ولعل اشتراط العدالة على حسب ما أشرنا إليه لاجل اخذ الرواية عن الراوى من دون حاجة إلى الثبوت وتحصيل امارات تورثهم وثوقا اعتدوا به كما أن عند المتأخرين أيضا كذلك كما مر فتأمل.

وما قيل: من أن الصحيح عندهم قطعى الصدور قد بينا فساده فى الرسالة ثم إن بين صحيحهم والمعمول به عندهم لعله عموم من وجه

لأن ما وثقوا بكونه عن المعصوم عليه السلام الموافق للتقية صحيح غير معمول به عندهم وبيالى التصريح بذلك فى أواخر فروع الكافى وما رواه العامة عن أمير المؤمنين عليه السلام مثلا لعله غير صحيح عندهم ويكون معمولاً به كذلك لما نقل عن الشيخ أنه قال فى (عدته) ما مضمونه هذا (رواية المخالفين فى المذهب عن الأئمة عليهم السلام - ان عارضها رواية الموثوق به وجب طرحها وان وافقتها وجب العمل بها وإن لم يكن ما يوافقها ولا- ما يخالفها ولا يعرف لهم قول فيها وجب أيضا العمل بها لما روى عن الصادق عليه السلام (إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما رووا عنا فانظروا ما رووه عن على - عليه السلام -

(٢٧)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين على بن ابى طالب عليهما السلام (٢)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، كتاب الثقات لابن حبان (١)، الحسين بن أحمد بن المغيرة (١)، على بن الحسن الطاطرى (١)، الحسن بن على بن فضال (١)، أحمد بن الحسن (١)، الكذب، التكذيب (١)، الظن (١)، التقية (١)

صفحة ٢٩٠

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٢٨

فاعملوا به) ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث وغيث ابن كلوب ونوح بن دراج والسكونى وغيرهم من العامة عن أئمتنا ولم ينكروه ولم يكن عندهم خلاف انتهى (١) فتأمل.

وما ذكر غير ظاهر عن كل القدماء واما المتأخرون فإنهم أيضا بين صحيحهم والمعمول به عندهم العموم من وجه وهو ظاهر وبين صحيحهم وصحيح القدماء العموم المطلق وقد أثبتناه فى الرسالة ولعل منشأهم قصر اصطلاحهم فى الصحة فيما رواه الثقات صيرورة الأحاديث ظنية وانعدام الامارات التى تقتضى العمل بها بعنوان الضابطة ومثل الحسن والموثقية واجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه وغير ذلك وان صار ضابطة عند البعض مطلقا أو فى بعض رأيه إلا أن ذلك البعض لم يصطلح اطلاق الصحيح عليه وان كان يطلق عليه فى بعض الأوقات بل لعل الجميع أيضا يطلقون كذلك كما سنشير إليه فى ابان بن عثمان حذرا من الاختلاط ولشدة اهتمامهم فى مضبوطة قواعدهم ولثلا يقع تلبس وتدليس فتأمل (وبالجملة) لا وجه للاعتراض عليهم بتغيير الاصطلاح وتخصيصه بعد ملاحظته ما ذكرنا وأيضا عدهم الحديث حسنا منشؤه القدماء ولا خفاء فيه مع أن حديث الممدوح عند القدماء ليس عندهم مثل حديث الثقة والمهمل والضعيف البتة وكذا الموثق (نعم) لم يعهد منهم انه حسن أو موثق أو غير ذلك والمعهود من المتأخرين لو لم يكن حسنا لم يكن فيه مشاحة البتة مع أن حسنه غير خفى ثم إن مما ذكرنا ظهر فساد ما توهم بعض من أن قول مشايخ الرجال: "صحيح الحديث" تعديل وسيجئ فى الحسن بن على بن النعمان أيضا، نعم هو مدح فتدبر.

(١) يعنى انتهى ما ذكره الشيخ الطوسى فى العدة.

(المحقق)

(٢٨)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، الحسن بن على بن النعمان (١)، أبان بن عثمان (١)، حفص بن غياث (١)، نوح بن دراج (١)، الشيخ الطوسى (١)

صفحة ٣٠٠

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٢٩

(ومنها) قولهم: اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه واختلف فى بيان المراد (فالمشهور): ان المراد صحة كل ما رواه حيث

تصح الرواية إليه فلا يلاحظ ما بعده إلى المعصوم عليه السلام وان كان فيه ضعف وهذا هو الظاهر من العبارة (وقيل) لا يفهم منه الا كونه ثقة فاعترض عليه ان كونه ثقة امر مشترك فلا وجه لاختصاص الاجماع بالمذكورين به وهذا الاعتراض بظاهرة في غاية السخافة إذ كون الرجل ثقة لا يستلزم وقوع الاجماع على وثاقته إلا أن يكون المراد ما أورده بعض المحققين من انه ليس في التعبير بها لتلك الجماعة دون غيرهم ممن لا خلاف في عدالته فائدة (وفيه) انه ان أردت عدم خلاف من المعدلين المعروفين في الرجال (ففيه أولاً) انا لم نجد من وثقه جميعهم وإن أردت عدم وجدان خلاف منهم (ففيه) ان هذا غير ظهور الوفاق مع أن سكوتهم ربما يكون فيه شيء فتأمل (وثانياً) ان اتفاق خصوص هؤلاء غير اجماع العصابة وخصوصاً ان مدعى هذا الاجماع (الكشي) ناقلاً عن مشايخه فتدبر هذا مع أنه لعل عند هذا القائل يكون تصحيح الحديث امراً زائداً على التوثيق فتأمل وإن أردت اتفاق جميع العصابة فلم يوجد الا في مثل سلمان ممن هو عدالته ضرورية لا- تحتاج إلى الاظهار واما غيرهم فلا يكاد يوجد ثقة جليل سالماً عن قدح فضلاً عن أن يتحقق اتفاقهم على سلامته منه فضلاً عن أن يثبت عندك فتأمل.

واعترض أيضاً هذا المحقق بمنع الاجماع لان بعض هؤلاء لم يدع أحد توثيقه بل قدح بعض في بعضهم، وبعض منهم وان ادعى توثيقه الا انه ورد منهم قدح فيه وهذا الاعتراض أيضاً فيه تأمل وسيظهر لك وجهه.

(نعم) يرد عليه ان تصحيح القدماء حديث شخص لا يستلزم

(٢٩)

مفاتيح البحث: الجماعة (١)

صفحة ٣١

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٣٠

توثيقه منهم لما مر الإشارة إليه نعم يمكن ان يقال: يبعد؟؟ أن لا يكون رجل ثقة ومع ذلك اتفق جميع العصابة على تصحيح جميع ما رواه سيما بعد ملاحظة دعوى الشيخ رحمه الله الاتفاق على اعتبار العدالة لقبول خبرهم وان ذلك ربما يظهر من الرجال أيضاً كما مر وخصوصاً مع مشاهدة ان كثيراً من الأعظم الثقات لم يتحقق منهم الاتفاق على تصحيح حديثه وسيجيء في عبد الله بن سنان ما يؤكد ما ذكرنا (نعم) لا يحصل منه الظن بكونه ثقة امامياً بل بأعم منه كما لا يخفى ويشير إليه نقل هذا الاجماع في الحسن بن علي وعثمان بن عيسى وما يظهر من عدة الشيخ وغيره ان المعتبر العدالة بالمعنى الأعم كما ذكرنا فلا يقدر نسبة بعضهم إلى الوقف وأمثاله نعم النسبة إلى التخليط كما وقعت في أبي بصير يحيى الأسدي ربما تكون قاذحة فتأمل.

(فان قلت) المحقق في المعتبر ضعف ابن بكير (قلت) لعله لم يعتمد على ما نقل من الاجماع أو لم يتفطن لما ذكرنا أو لم يعتبر هذا الظن أو غرضه من الضعف ما يشمل الموثقية واعترض على المشهور بان الشيخ رحمه الله ربما يقدر فيما صح عن هؤلاء بالارسال الواقع بعدهم وأيضاً المناقشة في قبول مراسيل ابن أبي عمير معروفة (وفيه) ان القادح والمناقش ربما لم يثبت عندهما الاجماع أو لم يثبت وجوب اتباعه لعدم كونه بالمعنى المعهود بل كونه مجرد الاتفاق أو لم يفهما على وفق المشهور ولا يضر ذلك أو لم يقنعا بمجرد ذلك والظاهر هو الأول بالنسبة إلى الشيخ لعدم ذكره إياه في كتابه كما ذكر (الكشي) وكذلك بالنسبة إلى (النجاشي) وأمثاله فتدبر.

بقي شيء وهو انه ربما يتوهم بعض من عبارة اجماع العصابة وثاقه من روى عنه هؤلاء وفساده ظاهر وقد عرفت الوجه نعم يمكن

(٣٠)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، أبو بصير (١)، يوم عرفه (١)، عبد الله بن سنان (١)، ابن أبي عمير (١)، عثمان بن عيسى

(١)، الحسن بن علي (١)، الظن (١)، الوجوب (١)

صفحة ٣٢

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٣١

ان يفهم منها اعتداد ما بالنسبة إليه فتأمل.

وعندى ان رواية هؤلاء إذا صحت إليهم لا تقصر؟؟ عن أكثر الصحاح ووجهه يظهر بالتأمل فيما ذكرنا.

(ومنها) قولهم: أسند عنه قيل معناه سمع عنه الحديث ولعل المراد على سبيل الاستناد والاعتماد والا فكثير ممن سمع عنه ليس ممن أسند عنه وقال جدى رحمه الله المراد روى عنه الشيوخ واعتمدوا عليه وهو كالتوثيق ولا شك ان هذا المدح أحسن من لا بأس به انتهى قوله رحمه الله وهو كالتوثيق لا- يخلو من تأمل (نعم) ان أراد منه التوثيق بما هو أعم من العدل الامامى فعله لا بأس به فتأمل لكن لعله توثيق من غير معلوم الوثاقه اما انه روى عنه الشيوخ كذلك حتى ظهر وثاقته لبعده اتفاقهم على الاعتماد على من ليس بثقة أو بعد اتفاق كونهم بأجمعهم غير ثقات فليس بظاهر نعم ربما يستفاد منه مدح وقوة لكن ليس بمثابه قولهم لا بأس به بل أضعف منه لو لم نقل بإفادته التوثيق وربما يقال بايمائه إلى عدم الوثوق ولعله ليس كذلك فتأمل.

(ومنها) قولهم: لا بأس به أى بمذهبه أو روايته والأول أظهر ان ذكر مطلقا وسيجيى فى إبراهيم بن محمد بن فارس لا بأس به فى نفسه ولكن ببعض من روى هو عنه وربما يوهم هذا كون المطلق قابلا للمعنيين لكن فيه تأمل، والأوفق بالعباره والأظهر انه لا بأس به بوجه من الوجوه ولعله لهذا قيل بإفادته التوثيق واستقر بها المصنف فى متوسطه (١) ويومئ إليه ما فى تلك الترجمة، وترجمة بشار بن يسار (١) يريد بالمتوسط رجال الوسيط المسمى تلخيص الأقوال (مخطوط) ومصنفه الميرزا محمد الاسترآبادى المتوفى سنة ١٠٢٨ هـ صاحب (منهج المقال) المطبوع الذى هو متن للتعليقه - هذه - (المحقق)

(٣١)

مفاتيح البحث: إبراهيم بن محمد بن فارس (١)، الوفاة (١)

صفحة ٣٣

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٣٢

ويؤيده قولهم " ثقة لا بأس به " منه ما سيجيى فى حفص بن سالم والمشهور انه يفيد المدح (وقيل) بمنع افادته المدح أيضا (وفى الخلاصة) عده من القسم الأول فعنده انه يفيد مدحا معتدا به فتأمل.

(ومنها) قولهم: من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام وربما جعل ذلك دليلا على العدالة وسيجيى فى سليم بن قيس ولعل غيره من الأئمة عليهم السلام أيضا كذلك فتأمل فإنه لا يخلو أصل هذا من تأمل نعم قولهم من الأولياء ظاهر فيها فتأمل.

(ومنها) قولهم: عين ووجه (قيل) هما يفيدان التعديل ويظهر من المصنف فى ترجمة الحسن بن زياد وسندكر عن جدى فى تلك الترجمة معناهما واستدلالة على كونهما توثيقا وربما يظهر ذلك من المحقق الداماد أيضا فى الحسين بن أبى العلاء وعندى انهما يفيدان مدحا معتدا به وأقوى من هذين قولهم: وجه من وجوه أصحابنا مثلا فتأمل.

(ومنها) قولهم: له أصل وله كتاب وله نوادر وله مصنف اعلم أن الكتاب مستعمل فى كلامهم فى معناه المتعارف وهو أعم مطلقا من الأصل والنوادر فإنه يطلق على الأصل كثيرا منها ما سيجيى فى ترجمة أحمد بن الحسين المفلس وأحمد بن محمد بن سلمة وأحمد بن محمد بن عمار وأحمد بن ميثم وإسحاق بن جرير والحسين بن أبى العلاء وبشار بن يسار وبشير بن سلمة والحسن بن رباط وغيرهم وربما يطلق الكتاب فى مقابل الأصل كما فى ترجمة هشام بن الحكم ومعاوية بن الحكيم وغيرهما وربما يطلق على النوادر وهو أيضا كثير منها قولهم: له

(٣٢)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين على بن ابى طالب عليهما السلام (١)، أحمد بن محمد بن سلمة (١)، أحمد بن الحسين (١)، إسحاق بن جرير (١)، الحسن بن زياد (١)، هشام بن الحكم (١)، الحسن بن رباط (١)، أحمد بن ميثم (١)، بشير بن سلمة (١)، سليم بن قيس (١)، محمد بن عمار (١)، حفص بن سالم (١)

صفحة ٣٤

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٣٣

كتاب النوادر وسيجيى فى أحمد بن الحسين بن عمر ما يدل عليه وكذا أحمد بن المبارك وغير ذلك وربما يطلق النوادر فى مقابل الكتاب كما فى ترجمه ابن أبى عمير واما المصنف فالظاهر أنه أيضا أعم منهما فإنه يطلق على الأصل والنوادر كما يظهر من ترجمه أحمد بن ميثم ويطلق بإزاء الأصل كما فى هشام بن الحكم وديباجة (الفهرست).
واما النسبة بين الأصل والنوادر فالأصل ان النوادر غير الأصل وربما يعد من الأصول كما يظهر فى أحمد بن الحسن بن سعيد وأحمد ابن سلمة وحرير بن عبد الله.

بقى الكلام فى معرفه الأصل والنوادر نقل ابن شهر آشوب فى معالمه عن المفيد رحمه الله ان الاماميه صنفوا من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى زمان العسكرى عليه السلام أربعمائه كتاب تسمى الأصول " انتهى (١) (أقول): لا- يخفى ان مصنفاتهم أزيد من الأصول فلا بد من وجه تسميه بعضها أصولا دون البواقي (فقليل): ان الأصل ما كان مجرد كلام المعصوم عليه السلام والكتاب ما فيه كلام مصنفه أيضا وأيد ذلك بما ذكره الشيخ رحمه الله فى زكريا بن يحيى الواسطى:

له كتاب الفضائل وله أصل وفى التأييد نظر الا ان ما ذكره لا يخلو عن قرب وظهور واعتراض بان الكتاب أعم وهذا الاعتراض سخيف إذ الغرض بيان الفرق بين الكتاب الذى ليس بأصل ومذكور فى مقابله وبين الكتاب الذى هو أصل وبيان سبب قصر تسميتهم الأصل فى الأربعمائه واعتراض أيضا بان كثيرا من الأصول فيه كلام مصنفه وكثيرا من الكتب ليس فيه ككتاب سليم بن قيس وهذا الاعتراض كما تراه

(١) راجع معالم العلماء (ص ٣) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ

(٣٣)

مفاتيح البحث: الإمام الحسن بن على العسكرى عليهما السلام (١)، كتاب الفضائل لشاذان بن جبرئيل القمى (١)، زكريا بن يحيى الواسطى (١)، أحمد بن الحسين بن عمر (١)، حرير بن عبد الله (١)، أحمد بن المبارك (١)، ابن أبى عمير (١)، هشام بن الحكم (١)، أحمد بن الحسن (١)، ابن شهر آشوب (١)، أحمد بن ميثم (١)، سليم بن قيس (١)، كتاب معالم العلماء (١)، مدينة النجف الأشرف (١)

صفحة ٣٥

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٣٤

ليس إلا مجرد دعوى مع أنه لا يخفى بعده على المطلع بأحوال الأصول المعروفة.
نعم لو ادعى ندرة وجود كلام المصنف فيها فليس ببعيد ويمكن أن لا يضر القائل أيضا وكون كتاب سليم بن قيس ليس من الأصول من أين؟ إذ بملاحظة كثير من التراجم يظهر ان الأصول ما كانت بجمعها مشخصة عند القدماء هذا ويظهر من كلام الشيخ فى أحمد بن محمد ابن نوح ان للأصول ترتيبا خاصا (وقيل) فى وجه الفرق: ان الكتاب ما كان مبويا ومفصلا والأصل مجمع أخبار وآثار (ورد)

بان كثيرا من الأصول مبوبة.

(أقول) ويقرب في نظري ان الأصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنفه الأحاديث التي رواها عن المعصوم عليه السلام أو عن الراوى والكتاب والمصنف لو كان فيهما حديث معتمد معتبر لكان مأخوذا من الأصل غالبا وانما قيدنا بالغالب لأنه ربما كان بعض الروايات وقليلها يصل معنا ولا يؤخذ من أصل وبوجود مثل هذا فيه لا يصير أصلا فتدبر واما النوادر فالظاهر أنه ما اجتمع فيه أحاديث لا تضبط في باب لقلته بان يكون واحدا أو متعددا لكن يكون قليلا جدا ومن هذا قولهم في الكتب المتداولة نوادر الصلاة نوادر الزكاة وأمثال ذلك وربما يطلق النادر على الشاذ ومن هذا قول المفيد في رسالته في الرد على الصدوق في أن شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من النقص: ان النوادر هي التي لا- عمل عليها مشيرا إلى رواية حذيفة والشيخ في (التهذيب) قال: لا يصح العمل بحديث حذيفة لان متنها لا يوجد في شئ من الأصول المصنفة بل هو موجود في الشواذ من الاخبار والمراد من الشاذ عند اهل الدراية ما رواه الراوى الثقة مخالفا لما رواه الأكثر وهو مقابل المشهور

(٣٤)

مفاتيح البحث: كتاب الإرشاد للشيخ المفيد (١)، شهر رمضان المبارك (١)، الشيخ الصدوق (١)، سليم بن قيس (١)، أحمد بن محمد (١)، الزكاة (١)، الصلاة (١)

صفحة ٣٦

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٣٥

والشاذ مردود مطلقا عند بعض مقبول كذلك عند اخر ومنهم من فصل بان المخالف له ان كان احفظ وأضبط واعدل فمردود وان انعكس فلا يرد لان في كل منهما صفة راجحة ومرجوحة فيتعارضان ونقل عن بعض ان النادر ما قل روايته وندر العمل به وادعى انه الظاهر من كلام الأصحاب ولا يخلو من تأمل.

ثم اعلم أنه عند خالي بل وجدى أيضا على ما هو ببالي ان كون الرجل ذا أصل من أسباب الحسن وعندى فيه تأمل لان كثيرا من مصنفى أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وان كانت كتبهم معتمدة على ما صرح به في أول (الفهرست) وأيضا الحسن بن صالح بن حى بترى متروك العمل بما يختص بروايته على ما صرح به في (التهذيب) مع أنه صاحب الأصل وكذلك على بن أبي حمزة البطائني مع أنه ذكر فيه ما ذكر إلى غير ذلك وقد بسطنا الكلام في المقام في الرسالة نعم المفيد رحمه الله في مقام مدح جماعة في رسالته في الرد على الصدوق قال: " وهم أصحاب الأصول المدونة لكن استفادة الحسن من هذا لا يخلو من تأمل سيما بعد ملاحظة ما ذكرنا فتأمل مع أن في جملة تلك الجماعة ابا الجارود وعمار الساباطي وسماعة ثم إنه ظاهر ان أضعف من ذلك كون الرجل ذا كتاب من أسباب الحسن قال في (المعراج):

كون الرجل ذا كتاب لا يخرج عن الجهالة الا عند بعض من لا يعتد به (١) وهذا والظاهر أن كون الرجل صاحب أصل يفيد حسنا لا الحسن

(١) راجع: المعراج (مخطوط) للشيخ أبي الحسن سليمان بن عبد الله بن علي ابن الحسن بن أحمد بن يوسف بن عمار البحراني السري الماحوزي المولود ليلة النصف من شهر رمضان سنة ١٠٧٥ هـ والمتوفى (١٧) شهر رجب سنة ١١٢١ هـ و (المعراج) هذا هو شرح لفهرست الشيخ الطوسي الا انه لم يتم وقد خرج منه باب الألف والباء والتاء وتجد ترجمة للشيخ سليمان هذا في (أنوار البدرين) في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين تأليف الشيخ على ابن الشيخ حسن البلادى البحراني المتوفى سنة ١٣٤٠ هـ راجع (ص ١٥٠) برقم (٦٩) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ (المحقق)

(٣٥)

مفاتيح البحث: على بن أبي حمزة البطائي (١)، الشيخ الصدوق (١)، عمار الساباطي (١)، الحسن بن صالح (١)، الجماعة (١)، مدينة النجف الأشرف (١)، شهر رجب المرجب (١)، شهر رمضان المبارك (١)، سليمان بن عبد الله (١)، أحمد بن يوسف (١)، الشيخ الطوسي (١)، الوفاة (١)

صفحة ٣٧

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٣٦

الاصطلاحى وكذا كونه كثير التصنيف وكذا جيد التصنيف وأمثال ذلك بل كونه ذا كتاب أيضا يشير إلى حسن ما ولعل ذلك مرادهم مما ذكروا وسيجئ عن (البلغة) في الحسن بن أيوب ان كون الرجل صاحب الأصل يستفاد منه مدح انتهى (١) فلاحظ وتأمل (ومنها) قولهم: مضطلع بالرواية أى قوى أو عال لها ومالك ولا يخفى افادته المدح. (ومنها) قولهم: سليم الجنبه (قيل) معناه سليم الأحاديث وسليم الطريقة. (ومنها) قولهم: خاصى وقد اخذه خالى رحمه الله مدحا ولعله لا يخلو من تأمل لاحتمال إرادة كونه من الشيعة فى مقابل قولهم: عامى لا انه من خواصهم وكون المراد من العامى ما هو فى مقابل الخواص لعله بعيد فتأمل. (ومنها) قولهم: قريب الامر، وقد اخذه اهل الدراية مدحا ويحتاج إلى التأمل. (١) راجع: بلغة المحدثين فى الرجال على حذو الوجيزة للمجلسى الثانى صاحب البحار (مخطوط) تأليف الشيخ سليمان البحرانى المذكور وقد بلغ فيها إلى أواخر الألف ذكر فى أولها فوائد وقواعد لعلم الرجال مفيدة. (المحقق)

(٣٦)

مفاتيح البحث: الحسن بن أيوب (١)

صفحة ٣٨

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٣٧

(ومنها) قولهم: ضعيف ونرى الأكثر يفهمون منه القدح فى نفس الرجل ويحكمون به بسببه ولا يخلو من ضعف لما سندر فى داود بن كثير وسهل بن زياد وأحمد بن محمد بن خالد وغيرهم وفى إبراهيم بن يزيد جعل كثرة الارسال ذما وقدحا وفى جعفر بن محمد ابن مالك الرواية عن الضعفاء والمجاهيل من عيوب الضعفاء وفى محمد بن الحسن بن عبد الله روى عند البلوى والبلوى رجل ضعيف إلى قوله مما يضعفه وفى جابر روى عنه جماعة غمزوا فيهم (آه) إلى غير ذلك ومثل ما فى ترجمة محمد بن عبد الله ابن الجعفرى والمعلى بن خنيس وعبد الكريم بن عمر والحسن بن راشد وغيرهم فتأمل. (وبالجملة) كما أن تصحيحهم غير مقصور على العدالة فكذا تضعيفهم غير مقصور على الفسق وهذا غير خفى على من تتبع وتأمل وقال جدى رحمه الله " نراهم يطلقون الضعيف على من يروى عن الضعفاء ويرسل الاخبار انتهى.

ولعل من أسباب الضعف عندهم قلة الحافظة وسوء الضبط والرواية من غير إجازة والرواية عمن لم يلقيه واضطراب ألفاظ الرواية وإيراد الرواية التى ظاهرها الغلو أو التفويض أو الجبر أو التشبيه وغير ذلك كما هو فى كتبنا المعتبرة بل هى مشحونة منها كالقرآن مع أن عادة المصنفين إيرادهم جميع ما روه كما يظهر من طريقتهم مضافا إلى ما ذكره فى أول (الفقيه) وغيره وكذا من أسبابه رواية فاسدى العقيدة عنه وعكسه بل وربما كان مثل الرواية بالمعنى ونظائره سببا (وبالجملة) أسباب قدح القدماء كثيرة وسنشير إلى بعضها وغير خفى ان أمثال ما ذكر ليس منافيا للعدالة وسيجئ فى ذكر الطيارة والمفوضة والواقفة ما يزيد ويؤكد ويؤيد وكذا فى ترجمة

إبراهيم بن عمر وفي ذكر مضطرب

(٣٧)

مفاتيح البحث: إبراهيم بن يزيد (١)، أحمد بن محمد بن خالد (١)، الحسن بن عبد الله (١)، إبراهيم بن عمر (١)، محمد بن عبد الله (١)، المعلى بن خنيس (١)، داود بن كثير (١)، سهل بن زياد (١)، الحسن بن راشد (١)، عبد الكريم (١)، جعفر بن محمد (١)، القرآن الكريم (١)

صفحة ٣٩

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٣٨

الحديث وغيره.

ثم اعلم أنه فرق بين ظاهر بين قولهم: ضعيف وقولهم: ضعيف في الحديث فالحكم بالقدح منه أضعف وسيجيء في سهل بن زياد وقال جدى رحمه الله الغالب في اطلاقاتهم انه ضعيف في الحديث أى يروى عن كل أحد انتهى فتأمل.

(ومنها) قولهم: كان من اهل الطيارة ومن اهل الارتفاع وأمثالهما والمراد انه كان غاليا (اعلم) ان الظاهر أن كثيرا من القدماء سيما القيمين منهم (والغضائرى) كانوا يعتقدون للائمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة والجلالة ومرتبته معينة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم وما كانوا يجوزون التعدى عنها وكانوا يعدون التعدى ارتفاعا وغلوا حسب معتقدهم حتى أنهم جعلوا مثل نفى السهو عنهم غلوا بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم أو التفويض الذى اختلف فيه كما سنذكر أو المبالغه في معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم أو الاغراق في شانهم واجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص واطهار كثير قدرة لهم وذكر علمهم بمكونات السماء والأرض ارتفاعا أو مورثا للتمهة به سيما بجهة ان الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلسين (وبالجملة) الظاهر أن القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية أيضا فربما كان شئ عند بعضهم فاسدا أو كفرا غلوا أو تفويضا أو جبرا أو تشبيها أو غير ذلك وكان عند اخر مما يجب اعتقاده أولا هذا ولا ذاك وربما كان منشأ جرحهم بالأمر المذكورة وجدان الرواية الظاهرة فيها منهم كما أشرنا آنفا وادعاه أرباب المذاهب كونه منهم أو روايتهم عنه وربما كان المنشأ روايتهم المناكير عنه إلى غير ذلك فعلى هذا ربما يحصل التأمل في جرحهم بأمثال الأمور المذكورة ومما ينبه

(٣٨)

مفاتيح البحث: سهل بن زياد (١)، السهو (١)

صفحة ٤٠

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٣٩

على ما ذكرنا ملاحظة ما سيدكر في تراجم كثيرة مثل ترجمة إبراهيم بن هاشم وأحمد بن محمد بن نوح وأحمد بن محمد بن أبى نصر ومحمد بن جعفر بن عوف وهشام بن الحكم والحسين بن شاذويه والحسين بن يزيد وسهل بن زياد وداود بن كثير ومحمد بن أورمه ونصر بن الصباح وإبراهيم بن عمر وداوود بن القاسم ومحمد بن عيسى بن عبيد ومحمد بن سنان ومحمد بن على الصيرفى ومفضل بن عمر وصالح بن عقبه ومعلى بن خنيس وجعفر بن محمد بن مالك وإسحاق بن محمد البصرى وإسحاق بن الحسن وجعفر بن عيسى ويونس بن عبد الرحمن وعبد الكريم بن عمر وغير ذلك وسيجيء في إبراهيم بن عمر وغيره ضعف تضعيفات الغضائرى فلاحظ وفي إبراهيم بن إسحاق وسهل بن زياد ضعف تضعيف أحمد بن محمد بن عيسى مضافا إلى غيرهما من التراجم فتأمل.

ثم اعلم أنه والغضائري ربما ينسبان الراوي إلى الكذب ووضع الحديث أيضا بعد ما نسباه إلى الغلو وكأنه لروايته ما يدل عليه ولا يخفى ما فيه وربما كان غيرهما أيضا كذلك فتأمل.

(ومنها) رميهم إلى التفويض وللتفويض معان بعضها لا تأمل للشيعه في فساده وبعضها لا تأمل لهم في صحته وبعضها ليس من قبيلهما والفساد كفرا كان أولا ظاهر الكفرية أولا ونحن نشير إليها مجملا.

(الأول) سيجى ذكره في آخر الكتاب عند ذكر الفرق.

(الثاني) تفويض الخلق والرزق إليهم ولعله يرجع إلى الأول وورد فساده عن الصادق والرضا - عليهما السلام -.

(الثالث) تفويض تقسيم الارزاق ولعله مما يطلق عليه.

(الرابع) تفويض الاحكام والأفعال بان يثبت ما رآه حسنا ويرد

(٣٩)

مفاتيح البحث: الإمام على بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، أحمد بن محمد بن أبي نصر (١)، أحمد بن محمد بن عيسى (١)،

الحسين بن شاذويه (١)، محمد بن علي الصيرفي (١)، أحمد بن محمد بن نوح (١)، جعفر بن محمد بن مالك (١)، إبراهيم بن عمر

(٢)، إسحاق بن الحسن (١)، هشام بن الحكم (١)، محمد بن أورمه (١)، داود بن كثير (١)، سهل بن زياد (٢)، صالح بن عقبه (١)،

جعفر بن عيسى (١)، محمد بن عيسى (١)، محمد بن سنان (١)، محمد البصرى (١)، عبد الكريم (١)، الكذب، التكذيب (١)، الصدق

(١)

صفحة ٤١

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٤٠

رآه قبيحا فيحيز الله اثباته ورده مثل اطعام الجد السدس وإضافة ركعتين في الرباعيات والواحدة في المغرب والنوافل أربعا وثلاثين سنة وتحريم كل مسكر عند تحريم الخمر إلى غير ذلك وهذا محل اشكال عندهم لمنافاته ظاهر (وما ينطق عن الهوى) وغير ذلك لكن الكليني رحمه الله قائل به والاحبار الكثيرة واردة فيه ووجه بأنها ثبتت من الوحي الا ان الوحي تابع ومجيز فتأمل.

(الخامس) تفويض الإرادة بان يريد شيئا لحسنه ولا يريد شيئا لقبحه كإرادته تغير القبلة فأوحى الله تعالى إليه بما أراد.

(السادس) تفويض القول بما هو اصلح له وللخلق وان كان الحكم الأصلي خلافه كما في صورة التقيّة.

(السابع) تفويض امر الخلق بمعنى انه واجب عليهم طاعته في كل ما يأمر وينهى سواء علموا وجه الصحة أولا بل ولو كان بحسب ظاهر

نظرهم عدم الصحة بل الواجب عليهم القبول على وجه التسليم وبعد الإحاطة بما ذكر هنا وما ذكر سابقا عليه يظهر ان القدر بمجرد

رميهم إلى التفويض أيضا لعله لا يخلو عن اشكال وسيجى في محمد بن سنان ما يشير إليه بخصوصه فتأمل.

(ومنها) رميهم إلى الوقف اعلم أن الواقفة هم الذين وقفوا على الكاظم عليه السلام كما سيجى في اخر الكتاب عند ذكر الفرق وربما

يقال لهم الممطورة أيضا أى الكلاب المبتلة من المطر كما هو الظاهر ووجه الاطلاق ظاهر وربما يطلق الوقف على من وقف على غير

الكاظم عليه السلام من الأئمة وسنشير إليه في يحيى بن القاسم لكن الاطلاق ينصرف إلى من وقف على الكاظم عليه السلام ولا

ينصرف إلى غيرهم الا بالقرينة ولعل من جملتها عدم دركه للكاظم عليه السلام وموته

(٤٠)

مفاتيح البحث: الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (٣)، يحيى بن القاسم (١)، الطعام (١)، التقيّة (١)

صفحة ٤٢

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٤١

قبله أو في زمانه عليه السلام مثل سماعه بن مهران وعلى بن حيان ويحيى بن القاسم لكن سيحى عن المصنف في يحيى بن القاسم جواز الوقف قبله عليه السلام وحصوله في زمانه وقال جدى رحمه الله الواقفة صنفان صنف منهم وقفوا عليه في زمانه بان اعتقدوا كونه قائم آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم وذلك لشبهه حصلت لهم مما ورد عنه وعن أبيه صلوات الله عليهما انه صاحب الامر ولم يفهموا ان كل واحد منهم صاحب الامر يعنى امر الإمامة ومنهم سماعه بن مهران لما نقل انه مات في زمانه صلوات الله عليه وغير معلوم كفر هذا الشخص لأنه عرف امام زمانه ولم يجب عليه معرفة الامام الذى بعده نعم لو سمع ان الامام بعده فلان ولم يعتقد صار كافرا انتهى.

ويشير إلى ما ذكره ان الشيعة من فرط حبهم دوله الأئمة صلوات الله عليهم وشدة تمنيم إياها وبسبب الشدائد والمحن التي كانت عليهم وعلى أئمتهم صلوات الله عليهم من القتل والخوف وسائر الأذيات وكذا من بغضهم أعداءهم الذين كانوا يرون الدولة وبسط اليد والتسلط وسائر نعم الدنيا عندهم إلى غير ذلك كانوا دائما مشتاقين إلى دوله قائم آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذى يملأ الدنيا قسما مسلين أنفسهم بظهوره متوقعين لوقوعه عن قريب وهم عليهم السلام كانوا يسألون خاطرهم حتى قيل: إن الشيعة تربي بالأمانى ومما دل على ذلك ما سنذكر فى ترجمه يقطين فلاحظ ومن ذلك انهم كانوا كثيرا ما يسألونهم عن قائمهم فرىما قال واحد منهم صلوات الله عليهم :-

فلان يعنى الذى بعد وما كان يظهر مراده من القائم مصلحة لهم وتسليه لخواطرهم سيما بالنسبة إلى من علم عدم بقائه إلى ما بعد زمانه كما وقع من الباقر - عليه السلام - بالنسبة إلى جابر فى الصادق عليه السلام كما سنذكره (٤١)

مفاتيح البحث: أهل بيت النبى صلى الله عليه وآله (٢)، الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (١)، معرفة الإمام (١)، يحيى بن القاسم (٢)، سماعه بن مهران (١)، الخوف (١)، الموت (١)، القتل (١)، الصلاة (٤)

صفحة ٤٢

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٤٢

فى ترجمه عنسبه وربما كانوا يشيرون إلى مرادهم وهم من فرط ميل قلوبهم وزيادة حرصهم ربما كانوا لا يتفطنون ولعل عنسبه وبعضا آخر كانوا كذلك ومما يشير إلى ما ذكره أيضا التأمل فيما سيدكر فى ترجمه أبى جرير القمى وإبراهيم بن موسى بن جعفر وغيرهما ومر فى الفائدة الأولى ما ينبه على ذلك فتأمل.

هذا ولكن سنذكر فى ترجمه سماعه ويحيى بن القاسم وغيرهما انهم رووا ان الأئمة عليهم السلام اثنا عشر ولعل هذا لا يلايم ما ذكره رحمه الله - ويمكن أن يكون نسبة الوقف إلى أمثالهم من أن الواقفة تدعى كونه منهم إذ أكثروا من الرواية عنه كما قلنا فى قولهم: ضعيف وسيحى فى عبد الكريم بن عمرو واما من روايتهم عنه ما يتضمن الوقف لعدم فهمهم روايته كما سيحى فى سماعه وأمثال ذلك وكيف كان فالحكم بالقدح بمجرد رميهم إلى الوقف بالنسبة إلى الجماعة الذين لم يبقوا إلى ما بعد زمان الكاظم عليه السلام ومن روى ان الأئمة عليهم السلام - اثنا عشر لا- يخلو من اشكال وكذا بالنسبة إلى من روى عن الرضا عليه السلام ومن بعده لما سنذكر فى إبراهيم بن عبد الحميد انهم ما كانوا يروون عنهم عليهم السلام إلى غير ذلك من أمثال ما ذكر فتأمل.

ومما ذكرنا ظهر أن الناوسية أيضا حالهم حال الواقفة وسيحى ذلك فى الجملة عن المصنف فى ابان بن عثمان ولعل مثل الفطحية أيضا كان كذلك لما مر فى الفائدة الأولى - وبالجملة - لا بد فى مقام القدح من أن يتفطن بأمثال ما ذكر ويتأمل سيما بعد ملاحظة ما أشرنا فى ذكر الطيارة.

ثم اعلم أنهم ربما يقولون واقفى لم يدرك ابا الحسن - عليه السلام -

(٤٢)

مفاتيح البحث: الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (١)، الإمام الحسن بن علي المجتبي عليهما السلام (١)، إبراهيم بن موسى بن جعفر (١)، إبراهيم بن عبد الحميد (١)، يحيى بن القاسم (١)، عبد الكريم بن عمرو (١)، أبان بن عثمان (١)، الجماعة (١)

صفحة ٤٤

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٤٣

كما سيجي في علي بن الحسن ومثل هذا يحتمل عدم بقائه إلى زمانه كما بالنسبة إلى سماعه ومن ماثله وعدم جوده كبيرا في زمانه حتى يصل إلى خدمته بل كان كذلك بعده كما سيجي في حنان بن سدير ومجرد عدم ملاقاته على بعد فلا بد من ملاحظة الطبقة وغيرها مما يعين بل لعل الاحتمال الثاني أقرب فالمراد في علي بن الحسن هذا الاحتمال على أي تقدير فتأمل.

(ومنها) قولهم ليس بذاك وقد اخذه خالي رحمه الله - ذما ولا يخلو من تأمل لاحتمال ان يراد انه ليس بحيث يوثق به وثوقا تاما وان كان فيه نوع وثوق من قبيل قولهم ليس بذاك الثقة ولعل هذا هو الظاهر فيشعر على نوع مدح فتأمل.

(ومنها) قولهم مضطرب الحديث ومختلط الحديث وليس بنقى الحديث ويعرف حديثه وينكر وغمز عليه في حديثه أو في بعض حديثه وليس حديثه بذاك النقي وهذه وأمثالها ليست بظاهرة في القدرح في العدالة لما مر في قولهم ضعيف وسيجي في أحمد بن محمد بن خالد وأحمد ابن عمر وغيرهما فليست من أسباب الجرح وضعف الحديث على رواية المتأخرين نعم هي من أسباب المرجوحية معتبرة في مقامها كما أشرنا في الفائدة الأولى.

ثم لا يخفى ان بينهما تفاوتات في المرجوحية فالأول أشد بالقياس إلى الثاني وهكذا وعلى هذا القياس غيرهما من أسباب الذم وكذا أسباب الرجحان فتأمل.

(ومنها) قولهم القطعي وسيجي معناه مع ما فيه في الحسين ابن محمد بن الفرزدق.

(ومنها) أبو العباس الذي يذكره النجاشي بالاطلاق قيل هو

(٤٣)

مفاتيح البحث: الشاعر الفرزدق (١)، أحمد بن محمد بن خالد (١)، حنان بن سدير (١)

صفحة ٤٥

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٤٤

مشترك بين ابن نوح وبين ابن عقدة وليس كذلك بل هو ابن نوح كما ستعرف في إبراهيم بن عمر اليماني.

(ومنها) قول العلامة في (الخلاصة) (عندي فيه توقف) وسنذكر ما فيه في بكر بن محمد الأردى.

(ومنها) قولهم من أصحابنا وربما يظهر من عباراتهم عدم اختصاصه بالفرقة الناجية كما سيجي في عبد الله بن جبلة ومعاوية بن حكيم وقال الشيخ في أول الفهرست "كثير من مصنفى أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة."

(ومنها) قولهم مولى وبحسب اللغة له معان معروفة واما في المقام فسيجي في إبراهيم بن أبي محمود وعن الشهيد الثاني "انه يطلق على غير العربي الخالص وعلى المعتق وعلى الحليف والأكثر في هذا الباب إرادة المعنى الأول " انتهى، والظاهر أنه كذلك الا انه يمكن أن يكون المراد منه النزيل أيضا كما قال جدى رحمه الله - في مولى الجعفي فعلى هذا لا يحمل على معنى الا بالقرينة ومع

انتفائها فالراجح لعله الأول لما ذكر.

الفائدة الثالثة في سائر إمارات الوثيقة والمدح والقوة.

(منها) كون الرجل من مشايخ الإجازة والمتعارف عده من أسباب الحسن وربما يظهر من جدى - رحمه الله - دلالة على الوثيقة (٤٤)

مفاتيح البحث: إبراهيم بن عمر اليماني (١)، عبد الله بن جبلة (١)، بكر بن محمد (١)، الشهادة (١)

صفحة ٤٦

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٤٥

وكذا من المصنف في ترجمه الحسن بن علي بن زياد وقال المحقق البحراني (١) " مشايخ الإجازة في أعلى درجات الوثيقة والجلالة وما ذكروه لا يخلو عن قرب الا- ان قوله: في أعلى درجاتها غير ظاهر وقال المحقق الشيخ محمد (٢) " عادة المصنفين عدم توثيق الشيوخ " وسيجيء في ترجمه محمد ابن إسماعيل النيشابوري عن الشهيد الثاني ان مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص على تركيتهم وعن المعراج (٣) ان التعديل بهذه الجهة طريقة كثير من المتأخرين إلى غير ذلك فلاحظ هذا وإذا كان المستجيز ممن يطعن على الرجال في روايتهم عن المجاهيل والضعفاء وغير الموثقين فدلالة استجازته على الوثيقة في غاية الظهور سيما إذا كان المجيز من المشاهير وربما يفرق بينهم وبين غير المشاهير يكون الأول من الثقات ولعله ليس بشئ ومر في الفائدة الأولى ماله دخل في المقام. (ومنها) كونه وكيلا للائمة عليهم السلام - وسنذكر حاله في ترجمه إبراهيم بن سلام.

(ومنها) أن يكون ممن يترك رواية الثقة أو الجليل أو تأول محتجا بروايته ومرجحا لها عليها وكذا لو خصص الكتاب أو المجمع (١) المحقق البحراني هو الشيخ أبو الحسن سليمان بن عبد الله البحراني السري الماحوزي راجع ما ذكره في كتابه (بلغه المحدثين) في الرجال (مخطوط).

(٢) الشيخ محمد - هذا - هو ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملى راجع ما ذكره في شرحه للاستبصار للشيخ الطوسي (مخطوط) (٣) المعراج: هو للشيخ سليمان بن عبد الله البحراني السري الماحوزي المذكور آنفا (مخطوط). (المحقق)

(٤٥)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، الحسن بن علي بن زياد (١)، إبراهيم بن سلام (١)، ابن إسماعيل (١)، الشهادة (٢)، سليمان بن عبد الله (٢)، الشيخ الطوسي (١)

صفحة ٤٧

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٤٦

عليه بها كما اتفق كثيرا وكذا الحال فيما مائل التخصص أو الكتاب أو الاجماع من الأدلة.

(ومنها) ان يوتى بروايته بإزاء روايتهما أو غيرها من الأدلة فتوجه ويجمع بينهما أو تطرح من غير جهة وهذه كالسابقة كثيرة والسابقة أقوى منها، فتأمل.

(ومنها) كونه كثير الرواية وهو موجب للعمل بروايته مع عدم الطعن عند الشهيد - رحمه الله - كما سنشير إليه في ترجمه الحكم بن مسكين وسنذكر في ترجمه علي بن الحسين آبادى عن جدى ان الظاهر أنه لكثرة الرواية عد جماعة حديثه من الحسان وقريب من ذلك في الحسن ابن زياد الصيقل وعن خالى في ترجمه إبراهيم بن هاشم انه من شواهد الوثيقة وعن (العلامة) فيها انه من أسباب

قبول الراوية (١) ويظهر من كثير من التراجم كونه من أسباب المدح والقوة مثل عباس ابن عامر وعباس بن هشام وفارس بن سليمان وأحمد بن محمد بن عمار وأحمد بن إدريس والعلاء بن رزين وجبرئيل بن أحمد والحسن بن خوزاد؟؟ والحسن بن متيل والحسين بن عبيد الله وأحمد ابن عبد الواحد وأحمد بن محمد بن سليمان وأحمد بن محمد بن علي بن عمر وغيرها وكذا في الفائدة التاسعة المذكورة في آخر الكتاب وأولى منه كونه كثير السماع كما يظهر من التراجم ويذكر في أحمد بن عبد الواحد.

(ومنها) كونه ممن يروى عنه أو عن كتابه جماعة من الأصحاب

(١) راجع الخلاصة للعلامة الحلبي في ترجمة إبراهيم بن هاشم القمي في القسم الأول منها.

(المحقق)

(٤٦)

مفاتيح البحث: أحمد بن محمد بن سليمان (١)، الحسين بن عبيد الله (١)، أحمد بن محمد بن علي (١)، فارس بن سليمان (١)، أحمد بن إدريس (١)، جبرئيل بن أحمد (١)، الحسن بن متيل (١)، علي بن الحسين (١)، الحكم بن مسكين (١)، أحمد بن محمد (١)، الشهادة (١)، العلامة الحلبي (١)

صفحة ٤٨

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٤٧

ولا يخفى كونه من إمارات الاعتماد ويظهر مما سيذكر في عبد الله بن سنان ومحمد بن سنان وغيرهما مثل الفضل بن شاذان وغيره بل بملاحظة اشتراطهم العدالة في الراوي على ما مر - يقوى كونه من إمارات العدالة سيما وأن يكون الراوي عنه كلاً أو بعضاً ممن يطعن على الرجال في روايتهم عن المجاهيل والضعفاء بل الظاهر من ترجمته عبد الله عن (النجاشي) انه كذلك فتأمل.

وما في بعض التراجم مثل صالح بن الحكم من تضعيفه مع ذكره ذلك غير عزيز ولا يضر إذ لعله ظهر ضعفه عليه من الخارج وان كان الجماعة معتمدين عليه والتخلف في الامارات الظنية غير عزيز ولا مضر كما مر في الفائدة الأولى فتأمل (ومنها) روايته عن جماعة من الأصحاب وربما يومئ ترجمته إسماعيل بن مهران وجعفر بن عبد الله رأس المذري إلى كونه من المؤبدات (ومنها) رواية الجليل عنه وهو إمارة الجلالة والقوة وسيذكر عن الصدوق في ترجمته أحمد بن محمد بن عيسى وسيجيئ التحقيق في محمد بن إسماعيل البندقي ونشير إليه في ترجمته سهل بن زياد وإبراهيم ابن هاشم وغيرهما وإذا كان الجليل ممن يطعن على الرجال في الرواية عن المجاهيل ونظائرها فربما يشير روايته عنه إلى الوثاقة (ومنها) رواية الاجلاء عنه وفيه مضافاً إلى ما سبق - انه من إمارات الوثاقة أيضاً كما لا يخفى على المطلع بروايتهم وأشرنا إلى وجهه أيضاً سيما وان يكونوا كلاً أو بعضاً ممن يطعن بالرواية عن المجاهيل وأمثالها كما ذكر

وإذا كان رواية جماعة من الأصحاب تشير إلى الوثاقة - كما مر - فرواية اجلائهم بطريق أولى فتدبر.

(ومنها) رواية صفوان بن يحيى وابن أبي عمير عنه، فإنها اماره

(٤٧)

مفاتيح البحث: عبد الله رأس المذري (١)، أحمد بن محمد بن عيسى (١)، إسماعيل بن مهران (١)، عبد الله بن سنان (١)، صفوان بن يحيى (١)، الشيخ الصدوق (١)، ابن أبي عمير (١)، الفضل بن شاذان (١)، محمد بن إسماعيل (١)، سهل بن زياد (١)، صالح بن الحكم (١)، محمد بن سنان (١)

صفحة ٤٩

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٤٨

الوثاقه لقول فى (العدة) إنهما لا يرويان إلا عن ثقة وسيجى عن المصنف فى ترجمه إبراهيم بن عمر انه يؤيد؟؟ التوثيق روايه ابن أبى عمير عنه ولو بواسطة حماد وفى ترجمه ابن أبى الأغر النخاس ان روايه ابن أبى عمير وصفوان عنه ينهان على نوع اعتبار واعتداد وعن المحقق الشيخ محمد (١) قيل فى مدحهما ما يشعر بالقبول فى الجملة والفاضل الخراسانى فى ذخيرته (٢) جرى مسلكه على القبول من هذه العلة ونظير صفوان وابن أبى عمير أحمد بن محمد بن أبى نصر لما ستعرف فى ترجمته وقريب منهم روايه على بن الحسن الطاطرى لما سيظهر فى ترجمته أيضا ومسلك الفاضل جرى على هذا أيضا.

(ومنها) روايه محمد بن إسماعيل بن ميمون أو جعفر بن بشير عنه أو روايته عنهما فان كلا منهما اماره التوثيق لما ذكر فى ترجمتهما (ومنها) كونه ممن يروى عن الثقات فإنه مدح واماره للاعتماد كما هو ظاهر ويظهر من ترجمتهما وغيرها. (ومنها) روايه على بن الحسن بن فضال ومن مائه عن شخص فإنها من المرجحات لما ذكر فى ترجمتهم. (ومنها) اخذه معرفا للثقة أو الجليل مثل ان يقال فى مقام

(١) الشيخ محمد - هذا - هو سبط الشهيد الثانى - رحمه الله - راجع شرحه للاستبصار (مخطوط).

(٢) الفاضل الخراسانى هو المحقق المولى باقر بن محمد مؤمن السبزواري المتوفى ١٠٩٠ هـ، صاحب (ذخيره المعاد) فى شرح الارشاد للعلامه الحلى (مطبوع) بایران فى جزءين.

(المحقق)

(٤٨)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، محمد بن إسماعيل بن ميمون (١)، أحمد بن محمد بن أبى نصر (١)، على بن الحسن الطاطرى (١)، على بن الحسن بن فضال (١)، إبراهيم بن عمر (١)، ابن أبى عمير (٢)، الشهاده (١)، العلامه الحلى (١)، كتاب ذخيره المعاد للمحقق السبزواري (١)، دوله ايران (١)، جعفر بن بشير (١)

صفحه ٥٠

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحه ٤٩

تعريفهما إنه أخو فلان أو أبوه أو غير ذلك فإنه من المقويات وفاقا للمحقق الشهير بالدوامد على ما هو بخيالى (ومنها) كونه ممن يكثر الروايه عنه ويفتى بها فإنه اماره الاعتماد عليه كما هو ظاهر وسنذكر عن المحقق رحمه الله - فى ترجمه السكونى اعترافه به وإذا كان مجرد كثرة الروايه يوجب العلم بروايته بل ومن شواهد الوثاقه كما مر فما نحن فيه بطريق أولى وكذا روايه جماعه من الأصحاب عنه تكون من إماراتها على ما ذكر فهنا بطريق أولى.

(ومنها) روايه الثقة عن شخص مشترك الاسم واكثره منها، مع عدم إتيانه؟؟ بما يميزه عن الثقة فإنه اماره الاعتماد عليه من عدم اعتنائه سيما إذا كان الراوى ممن يطعن على الرجال بروايتهم عن المجاهيل أو كون الروايه عنه كذلك من غير واحد من المشايخ فتدبر.

(ومنها) اعتماد شيخ على شخص وهو اماره الاعتماد عليه كما هو ظاهر ويظهر من (النجاشى والخلاصه) فى على بن محمد بن قتيبه فإذا كان جمع منهم اعتمدوا عليه فهو فى مرتبه معتد بها من الاعتماد وربما يشير إلى الوثاقه سيما إذا كثر منهم الاعتماد خصوصا بعد ملاحظه ما نقل من اشتراطهم العدالة وخصوصا إذا كانوا ممن يطعن فى الروايه عن المجاهيل ونظائرها (ومنها) اعتماد القميين عليه أو روايتهم عنه فإنه اماره الاعتماد بل الوثاقه أيضا كما سيجى فى إبراهيم بن هاشم سيما أحمد بن محمد بن عيسى منهم لما سيجى فى إبراهيم بن إسحاق وابن الوليد لما سيجى فى ترجمته ويقرب من ذلك اعتماد الغضائرى عليه أو روايته عنه.

(ومنها) أن يكون رواياته كلها أو جلها مقبوله أو سديده.

(ومنها) وقوعه في سند حديث وقع اتفاق الكل - أو الجمل -

(٤٩)

مفاتيح البحث: علي بن محمد بن قتيبة (١)، إبراهيم بن إسحاق (١)، أحمد بن محمد (١)

صفحة ٥١

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٥٠

على صحته فإنه اخذ دليلا على الوثاقة كما سيجيء في محمد بن إسماعيل البندقي وأحمد بن عبد الواحد فتأمل.

(ومنها) وقوعه في سند حديث صدر الطعن فيه من غير جهته فربما يظهر من بعض وثاقته ومن بعض مدحه وقوته ومن بعض عدم مقدوحيته فتأمل.

(ومنها) اكتار (الكافي) وكذا (الفقيه) من الرواية عنه فإنه أيضا اخذ دليلا على الوثاقة وسيجيء في محمد بن إسماعيل البندقي فتأمل.

(ومنها) قولهم معتمد الكتاب وربما جعل ذلك في مقام التوثيق كما سنشير إليه في حفص بن غياث مع التأمل فيه.

(ومنها) قولهم بصير بالحديث والرواء فإنه من أسباب المدح ويظهر من التراجم مثل أحمد بن علي بن العباس وأحمد بن محمد بن الربيع وغيرهما.

(ومنها) قولهم صاحب فلان أي واحد من الأئمة - عليهم السلام فان فيه اشعار بمدح كما يعترف به المصنف في ترجمة إدريس ابن يزيد وغيرهما واخذه غيره - أيضا كذلك فان الظاهر أن إظهارهم ذلك لإظهار كونه ممن يعتنى به ويعتد بشأنه وربما زعم بعض انه يزيد على التوثيق وفيه نظر ظاهر.

(ومنها) قولهم مولى فلان أي واحد منهم - عليهم السلام ولعل إظهار ذلك أيضا للاعتناء بشأنهم وسيجيء في ترجمة معتب ما يشير إلى ذم موالى الصادق عليه السلام الا ان في ترجمة مسلم مولى الصادق عليه السلام ورد مدحه.

(ومنها) قولهم فقيه من فقهاءنا وهو يفيد الجلالة بلا شبهة

(٥٠)

مفاتيح البحث: الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٢)، أحمد بن عبد الواحد (١)، محمد بن إسماعيل (٢)، علي بن العباس

(١)، حفص بن غياث (١)، أحمد بن محمد (١)، الطعن (١)

صفحة ٥٢

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٥١

ويشير إلى الوثاقة والبعض بل لعل الأكثر لا يعده من إماراتها إما لعدم الدلالة عنده أو لعدم نفع مثل تلك الدلالة وكلاهما ليس بشئ بل ربما يكون أنفع من بعض توثيقاتهم فتأمل ولاحظ ما ذكرناه في الفائدتين وهذه الفائدة عبارة (النجاشي) في إسماعيل بن عبد الخالق تشير إلى ما ذكرناه فلاحظ وتأمل وقريب مما ذكر قولهم فقيه فتأمل (ومنها) قولهم فاضل دين وسيجيء في الحسن بن علي بن فضال حاله.

(ومنها) قولهم أوجه من فلان أو أصدق أو أوثق ونظائرها ويكون فلان ثقة وسيجيء الإشارة إلى حاله في الحسين بن أبي العلاء.

(ومنها) قولهم شيخ الطائفة وأمثال ذلك وإشارتها إلى الوثاقة ظاهرة مضافا إلى الجلالة بل أولى من الوكالة وشيخية الإجازة وغيرهما مما حكموا بشهادته على الوثاقة سيما بعد ملاحظة ان كثيرا من الطائفة ثقات فقهاء فحول أجلة (وبالجملة) كيف يرضى منصف بان يكون شيخ الطائفة في أمثال المقامات فاسقا ومر في الفائدة الأولى ماله دخل في المقام فلاحظ.

(ومنها) توثيق ابن فضال وابن عقدة ومن ماثلهما ومر حاله فى الفائدة الأولى.

واما توثيق ابن نمير ومن ماثله فلا يبعد حصول قوة منه بعد ملاحظة اعتداد المشايخ به واعتمادهم عليه كما سيجيى فى إسماعيل بن عبد الرحمن وحماد بن شعيب وحميد بن حماد وجميل بن عبد الله وعلى ابن حسان والحكم بن عبد الرحمن وغيرهم سيما إذا ظهر تشيع من وثقوه كما هو فى كثير من التراجم وخصوصا إذا اعترف الموثق بتشييعه وقس على توثيقهم مدحهم وتعظيمهم.

(٥١)

مفاتيح البحث: إسماعيل بن عبد الخالق (١)، جميل بن عبد الله (١)، الحسن بن على (١)، حماد بن شعيب (١)، حميد بن حماد (١)، الشهادة (١)

صفحة ٥٣

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٥٢

(ومنها) توثيق العلامة وابن طاووس ونظائرهما، وتوقف المحقق الشيخ محمد (١) فى توثيق العلامة وصاحب المعالم فى توثيقاته وتوثيق ابن طاووس وكذا الشهيد ولا- يبعد ان غيرهم أيضا توقف فى نظائرهما أيضا ولعله ليس فى موضعه لحصول الظن منها والاكتفاء به كما مر فى الفائدة الأولى واعترض جدى عليهم " بان العادل أخبرنا بالعدالة أو شهد بها فلا بد من القبول " انتهى فتأمل، (نعم) لو كان فى مقام اماره مشيرة إلى توهم منهم فالتوقف فيه كما هو الحال فى غيرها وقصرهم توثيقهم فى توثيقات القدماء غير ظاهر بل ربما يكون الظاهر خلافه كما يظهر من غير واحد من التراجم مع أن ضرر القصر أيضا غير ظاهر فتدبر (ومنها) توثيقات ارشاد المفيد رحمه الله - وعندى ان استفادة العدالة منها لا- تخلو من تأمل كما لا يخفى على المتأمل فى الارشاد فى مقامات التوثيق نعم يستفاد منها القوة والاعتماد وان كان ما سندر فى محمد بن سنان عنه ربما يأبى عنهما أيضا لكن يمكن العلاج وسيجيى فى ترجمته هذا والمحقق الشيخ محمد أيضا تأمل فيها لكن قال فى وجهه:

"لنتحققها بالنسبة إلى جماعة اختص بهم من دون كتب الرجال بل وقع التصريح بضعفهم من غيره على وجه يقرب الاتفاق ولعل مراده من التوثيق امر آخر انتهى (٢) وفى العلة نظر فتأمل.

(١) الشيخ محمد - هذا - هو سبط الشيخ زين الدين الشهيد الثانى العاملى راجع شرحه للاستبصار (مخطوط).

(٢) راجع شرح الاستبصار (مخطوط) للشيخ محمد سبط الشهيد الثانى رحمه الله -.

(المحقق)

(٥٢)

مفاتيح البحث: كتاب الإرشاد للشيخ المفيد (١)، الشهادة (٤)، الظن (١)، الضرر (١)

صفحة ٥٤

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٥٣

(ومنها) رواية الثقة الجليل عن غير واحد أو عن رهط مطلقا أو مقيدا بقولهم " من أصحابنا " وعندى ان هذه الرواية قوية غاية القوة بل وأقوى من كثير من الصحاح وربما يعد من الصحاح بناء على أنه يبعد أن لا يكون فيهم ثقة وفيه تأمل (١) وقال المحقق الشيخ محمد (٢) " إذا قال ابن أبى عمير عن غير واحد عد روايته فى الصحيح حتى عند من لم يعمل بمراسيله " وقال: فى (المدارك) " لا يضر إرسالها لان فى قوله " فى غير واحد " اشعارا بثبوت مدلولها عنده " وفى تعليقه تأمل فتأمل.

(ومنها) رواية الثقة أو الجليل عن أشياخه فان علم أن فيهم ثقة فالظاهر صحة الرواية لان هذه الإضافة تفيد العموم والا فان علم أنهم

مشايخ الإجازة أو فيهم من جملتهم فالظاهر أيضا صحتها وقد عرفت الوجه وكذا الحال فيما إذا كانوا أو كان فيهم من هو مثل شيخ الإجازة وإلا فهي قوية غاية القوة مع احتمال الصحة لبعدهم الخلو عن الثقة هذا ورواية حمدويه عن أشياخه من قبيل الأول لان من جملتهم العبيدي وهو ثقة على ما نشته في ترجمته وأيضا يروي عن يعقوب بن يزيد الثقة وهو من جملة الشيوخ فتدبر. (ومنها) ذكر الجليل شخصا مترضيا أو مترحما عليه وغير خفي حسن ذلك الشخص بل جلالته واعترف به المصنف بل وغيره أيضا. (ومنها) ان يروي عن رجل محمد بن أحمد بن يحيى ولم يكن من جملة من استثنوه كما سيجيء في ترجمته فإنه إمارة الاعتماد عليه (١) قيل في وجه التأمل ان المدار على الظن وهو لا يحصل من مجرد الاستبعاد (٢) راجع: شرحه للاستبصار. (المحقق)

(٥٣)

مفاتيح البحث: يوم عرفه (١)، محمد بن أحمد بن يحيى (١)، ابن أبي عمير (١)، الظن (١)

صفحة ٥٥

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٥٤

بل ربما يكون إمارة لوثاقته على ما يشير إليه التأمل فيما يذكر في تلك الترجمة وترجمته محمد بن عيسى وما سننه عليه هناك وكذا ما ذكر في سعد بن عبد الله وما نبهنا عليه في إبراهيم بن هاشم وإسماعيل بن مراد وغيرهما وعلى كونه إمارة الاعتماد غير واحد من المحققين مثل الفاضل الخراساني (١) وغيره.

(ومنها) أن يكون للصدوق طريق إلى رجل وعند خالي انه ممدوح لذلك والظاهر أن مراده منه ما يقتضى الحسن منه بالمعنى الأعم لا المعهود المصطلح عليه.

(ومنها) أن يقول الثقة لا احسبه إلا فلانا أى ثقة أو ممدوحا وظاهرهم العمل به والبناء عليه وفيه تأمل لان حجية الظن من دليل وما يظن تحقق مثله في المقام الاجماع وتحققه في غاية البعد كذا قال المحقق الشيخ محمد وفيه تأمل ظاهر.

(ومنها) أن يقول الثقة حدثني الثقة وفي إفادته التوثيق المعتبر خلاف معروف وحصول الظن منه ظاهر واحتمال كونه في الواقع مقدوحا لا يمنع الظن فضلا عن احتمال كونه ممن ورد في قدح كما هو الحال في سائر التوثيقات فتأمل وربما يقال الأصل تحصيل العلم ولما تعذر يكتفى بالظن الأقرب وهو الحاصل بعد البحث ويمكن ان يقال مع تعذر البحث يكتفى بالظن كما هو الحال في التوثيقات وسائر الأدلة والامارات الاجتهادية وما دل على ذلك دل على هذا ومراتب الظن متفاوتة جدا وكون المعبر هو أقوى مراتبه لم يقل به أحد مع

(١) الفاضل الخراساني هو الفاضل السبزواري صاحب الذخيرة شرح ارشاد العلامة الحلبي رحمه الله - (المحقق)

(٥٤)

مفاتيح البحث: الشيخ الصدوق (١)، سعد بن عبد الله (١)، محمد بن عيسى (١)، الظن (٤)، المنع (١)، العلامة الحلبي (١)

صفحة ٥٦

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٥٥

انه على هذا لا يكاد يوجد حديث صحيح بل ولا يوجد - وتخصيص خصوص ما اعتبرت من الحد بأنه إلى هذا الحد معتبر دون ما هو أدون وانى لك باثباته مع أنه ربما يكون الظن الحاصل في بعض التوثيقات بهذا الحد بل وأدون فتأمل.

(ومنها) أن يكون الراوى ممن ادعى اتفاق الشيعة على العمل بروايته مثل السكوني وحفص بن غياث وغيث بن كلوب ونوح ابن

دراج ومن ماثلهم من العامة مثل طلحة بن زيد وغيره وكذا مثل عبد الله بن بكير وسماعة بن مهران وبنى فضال والطاطرين وعمار السبابطي وعلي بن أبي حمزة وعثمان بن عيسى من غير العامة، فان جميع هؤلاء نقل الشيخ عمل الطائفة بما رووه وربما ادعى بعض ثبوت الموثقية من نقل الشيخ هذا ولذا حكموا بكون علي بن أبي حمزة موثقا وكذا السكوني ومن ماثله وربما جعل ذلك عن الشيخ شهادة منه وقال المحقق الشيخ محمد: "الاجماع على العمل بروايتهم لا يقتضى التوثيق كما هو واضح" (١).

(أقول) يبعد أن لا يكون ثقة على قياس ما ذكر في قولهم أجمعت العصابة " وقال أيضا " قال شيخنا أبو جعفر في مواضع من كتبه - ان الامامية مجمعة على العمل برواية السكوني وعمار ومن ماثلهما من الثقات - ثم قال :- وأظن ان توثيق السكوني اخذ من قول الشيخ " : ومن ماثلهما من الثقات " واحتمال ان يزيد من ماثلهما من مخالفى المذهب الثقات لان السكوني ثقة ممكن وان بعد الا ان عدم توثيقه في الرجال يؤيده "

(١) راجع شرح الاستبصار للمحقق الشيخ محمد سبط الشهيد الثاني رحمه الله - (المحقق)

(٥٥)

مفاتيح البحث: علي بن أبي حمزة البطائني (٢)، كتاب الثقات لابن حبان (٣)، عبد الله بن بكير (١)، سماعة بن مهران (١)، عمار السبابطي (١)، عثمان بن عيسى (١)، غياث بن كلوب (١)، حفص بن غياث (١)، طلحة بن زيد (١)، الظن (١)، الشهادة (٢)

صفحة ٥٧

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٥٦

ولا يخفى ما فيه على أنه قال في (العدة "): يجوز العمل برواية الواقفية والفظحية إذا كانوا ثقات في النقل وان كانوا مخطئين في الاعتقاد إذا علم من اعتقادهم تمسكهم بالدين وتخرجهم عن الكذب ووضع الأحاديث وهذه كانت طريقة جماعة عاصروا الأئمة عليهم السلام نحو عبد الله ابن بكير وسماعة بن مهران ونحو بنى فضال من المتأخرين وبنى سماعة ومن شاكلهم " انتهى.

ومر في الفائدة الأولى والثانية ما ينبغي ان يلاحظ على انا نقول:

الظن بالحاصل من عمل الطائفة أقوى من الموثقية بمراتب شتى ولا أقل من التساوى وكون العمل برواية الموثق من جهة عدالته محل تأمل كما مر الإشارة إليه وسيجيئ في السكوني وغيره منهم ما يزيد على ذلك.

(ومنها) وقوع الرجل في السند الذى حكم العلامة رحمه الله - بصحة حديثه فإنه حكم بتوثيقه من هذه الجهة ومنهم المصنف في ترجمة الحسن بن متيل وإبراهيم بن مهزيار وأحمد بن عبد الواحد وغيرهم (وفيه) ان العلامة لم يقصر اطلاق الصحة في الثقات كما أشرنا إليه الا- ان يقال اطلاقه إياها على غيرها نادر وهو لا يضر لعدم منع ذلك ظهوره فيما ذكرنا سيما بعد ملاحظة طريقته وجعله الصحة اصطلاحا فيها لكن لا يخفى ان حكمه بصحة حديثه دفعه أو دفعتين مثلا غير ظاهر في توثيقه بل ظاهر في خلافه بملاحظة عدم توثيقه وعدم قصره نعم لو كان ممن أكثر تصحيح حديثه مثل أحمد بن محمد بن يحيى وأحمد بن عبد الواحد ونظائرهما فلا يبعد ظهوره في التوثيق واحتمال كون تصحيحه كذلك من أنهم مشايخ الإجازة فلا يضر مجهوليتهم أو لظنه بوثاقتهم فليس من باب الشهادة (فيه) ما سنشير إليه والغفلة ينفياها الاكتار مع أنه في نفسه، لا يخلو عن البعد هذا.

(٥٦)

مفاتيح البحث: كتاب الثقات لابن حبان (١)، إبراهيم بن مهزيار (١)، أحمد بن عبد الواحد (٢)، سماعة بن مهران (١)، الحسن بن متيل (١)، محمد بن يحيى (١)، الكذب، التكذيب (١)، الشهادة (١)، الجواز (١)

صفحة ٥٨

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٥٧

واعلم أن المشهور يحكمون بصحة حديث أحمد بن محمد المذكور وكذا أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد والحسين بن الحسن بن ابان إذا لم يكن في سنده من يتأمل في شأنه فليل في وجهه ان العلامة حكم بالصحة كما ذكر وفيه ما مر الا ان يريدوا كثاره الحكم بها (وفيه) ان إبراهيم ابن هاشم وابن عبدون ونظائرهما وقع إكثاره الحكم بها فيهم أيضا مع أنهم يعدون حديثهم من الحسان نعم حكم جمع بصحته الا- ان يقولوا ان إكثاره فيهم ليس بمثابة إكثاره في تلك الجماعة لكن لا بد من ملاحظة ذلك ومع ذلك كيف يفيد ذاك التوثيق دون هذا وكون ذاك أقوى لا يقتضى قصر الحكم فيه كما مر في الفائدة الأولى واعتراض أيضا بان التوثيق من باب الشهادة والصحيح ربما كان مبنيًا على الاجتهاد (وفيه) ما لا يخفى على المطلع بأحوال التوثيقات مضافا إلى ما مر في تلك الفائدة من الاكتفاء بالظن والبناء عليه وقال جماعة في وجه الحكم بالصحة انهم مشايخ الإجازة وهم ثقات لا يحتاجون إلى التوثيق نصا (وفيه) ان هذه ليست من قواعد المشهور بل ظاهرهم خلافها مع أن مشايخ الإجازة كثيرون سيما مثل إبراهيم وابن عبدون فلا وجه للقصر والاعتراض بان كثيرا من مشايخ الإجازة كانوا فاسدى العقيدة مندفع بان ذلك ينافى العدالة بالمعنى الأخص لا بالمعنى الأعم وخصوصية الأخص في بعض المشايخ تثبت بانضمام ظهور كونه اماميا من الخارج فتأمل على أنه ربما يكون ظاهر شيخية الإجازة حسن العقيدة الا ان يظهر الخلاف فتأمل وقال جماعة أخرى في وجهه ان مشايخ الإجازة لا يضر مجهوليتهم لان حديثهم مأخوذ من الأصول المعلومة وذكرهم لمجرد اتصال السند أو للتبرك (وفيه) ان ذلك غير ظاهر مضافا إلى عدم انحصار ما ذكر في خصوص تلك الجماعة فكم معروف منهم بالجلالة والحسن لم يصححوا حديثهم فضلا عن المجهول

(٥٧)

مفاتيح البحث: أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد (١)، الحسين بن الحسن بن أبان (١)، أحمد بن محمد (١)، الشهادة (١)، الجماعة (١)

صفحة ٥٩

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٥٨

على أنه لا وجه أيضا لتضعيف أحاديث سهل بن زياد وأمثاله من الضعفاء ممن هو حاله في الوساطة للكتب حال تلك الجماعة مشايخ الإجازة كانوا أم لا (وبالجملة) لا وجه للتخصيص بمشايخ الإجازة ولا من بينهم بتلك الجماعة (ودعوى) ان غيرهم ربما يروى من غير تلك الأصول والجماعة لا يروون عنه أصلا كان ذلك ظاهرا على العلامة بل ومن تأخر عنه أيضا إلى حد لم يتحقق خلاف ولا تأمل منهم وان كان في أمثال زماننا خفيا (لعله جزاف) بل خروج عن الانصاف على أن النقل عنها غير معلوم اغناؤه عن التعديل لعدم معلومية كل واحد من أحاديثها بالخصوص وكذا بالكيفية المودعة والقدمات كانوا لا يروونها الا بالإجازة أو القراءة وأمثالها ويلاحظون الوساطة غالبا حتى في كتب الحسين بن سعيد الذي رواية تلك الجماعة جلها عنه وسيجيئ في ترجمه أخيه الحسن ما يدل على ذلك وفي كتب كثير ممن ماثله من الاجلة مع أن هذه الكتب أشهر وأظهر من غيرها وقد أثبتنا جميع ذلك في رسالتنا مشروحا وسنشير في إبراهيم بن هاشم ومحمد بن إسماعيل البندقي اجمالا وربما يقال في وجه الحكم بالصحة ان الاتفاق على الحكم بها دليل على الوثاقه نشير إليه في ابن عبدون ومحمد بن إسماعيل البندقي (وفيه) ان الظاهر أن منشأ الاتفاق أحد الأمور المذكورة والله يعلم.

(ومنها) ان ينقل حديث غير صحيح متضمن لوثاقه الرجل أو جلالة أو مدحه فان المظنون تحققها فيه وإن لم يصل الحديث إلى حد الصحة حتى يكون حجة في نفسه عند المتأخرين والظن نافع في مقام الاعتداد والاكتفاء به وإذا تأيد مثل هذا الحديث باعتداد المشايخ ونقلهم إياه في مقام بيان حال الرجل وعدم إظهار تأمل فيه الظاهر في اعتمادهم عليه قوى الظن وربما يحكم بثبوتها بمثله كما سيجيئ في تراجم كثيرة هذا

(٥٨)

مفاتيح البحث: محمد بن إسماعيل (٢)، سهل بن زياد (١)، الحج (١)، الظن (١)، الجماعة (٣)

صفحة ٦٠

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٥٩

وإذا تأيد بمؤيد معتد به يحكمون البتة.

(ومنها) ان يروى الراوى لنفسه ما يدل على الأمور المذكورة وهذا أضعف من السابق ويحصل الظن منه بملاحظة اعتداد المشايخ وغيره واعتبر مثل هذا في كثير من التراجم كما ستعرف.

(ومنها) أن يكون الراوى من آل أبي الجهم لما سيذكر في منذر ابن محمد بن المنذر وسعيد بن أبي الجهم فلاحظ وتأمل ولعل ابا الجهم هو ثوير بن أبي فاختة سنشير إليه في جهم بن أبي الجهم فتأمل (ومنها) أن يكون من بيت آل أبي نعيم الأزدي لما يتذكر في جعفر بن المثنى وبكر بن محمد الأزدي والمثنى بن عبد السلام فتأمل (ومنها) أن يكون من آل أبي شعبة لما سنذكر في عمر بن أبي شعبة فتأمل.

(ومنها) ان يذكره (النجاشي) أو مثله ولم يطعن عليه فإنه ربما جعله بعض سبب قبول روايته منه على ما سيجي في الحكم بن مسكين فتأمل.

(ومنها) أن يقول العدل "حدثني بعض أصحابنا" قال المحقق:

"انه يقبل وإن لم يصفه بالعدالة إذا لم يصفه بالفسوق لأنه اخباره بمذهبه شهادة بأنه من اهل الأمانة ولم يعلم منه الفسق المانع من القبول فان قال:

عن بعض أصحابه لم يقبل لإمكان ان يعنى نسبه إلى الرواة وأهل العلم فيكون البحث فيه كالمجهول " انتهى وفيه نظر ظاهر مع أنه مر في الفائدة الثانية في قولهم: من أصحابنا ما مر فتدبر - هذا -.

واعلم أن الامارات والقرائن كثيرة سيظهر لك بعضها في الكتاب ومن القرائن لحجية الخبر وقوع الاتفاق على العمل به أو على الفتوى به أو كونه مشهورا بحسب الرواية أو الفتوى أو مقبولا مثل مقبولة

(٥٩)

مفاتيح البحث: الحافظ أبو نعيم (١)، ثوير بن أبي فاختة (١)، سعيد بن أبي الجهم (١)، مثنى بن عبد السلام (١)، جعفر بن المثنى (١)، محمد بن المنذر (١)، بكر بن محمد (١)، الظن (١)، الأمانة، الإئتمان (١)

صفحة ٦١

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٦٠

عمر بن حنظلة أو موافقا للكتاب أو السنة أو الاجماع أو حكم العقل أو التجربة مثل ما ورد في خواص الآيات والاعمال والأدعية التي خاصيتها مجربة مثل قراءة آخر الكهف للانتباه في الساعة التي تراد وغير ذلك أو يكون في متنه ما يشهد بكونه من الأئمة عليهم السلام مثل خطب نهج البلاغة ونظائرها والصحيفة السجادية ودعاء أبي حمزة والزيارة الجامعة الكبيرة إلى غير ذلك ومثل كونه كثيرا مستفيضا أو على السند مثل الروايات التي رواها الكليني وابن الوليد والصفار وأمثالهم بل والصدوق وأمثاله أيضا عن القائم عجل الله فرجه - والعسكري عليه السلام بل والتقى والنقى أيضا عليهما السلام ومنها التوقيعات التي وقعت في أيديهم منهم عليهم السلام - (وبالجملة) ينبغي للمجتهد التنبيه لنظائر ما نبهنا عليه والهداية من الله.

(تذنيب) يذكر فيه بعض أسباب الذم (ومنها) قدح الغضائري والقميين وغير ذلك مما مر وظهر في هذه الفائدة المتقدمة عليها مثل قولهم يروى عن الضعفاء وغيره وقد أشرنا إليها وإلى حالها فيهما أو يظهر بالقياس إلى ما ذكر في أسباب المدح فيهما فراجع وكذا مثل كثرة رواية المذمومين عن رجل أو ادعائهم كونه منهم وسيجيئ الكلام فيه في داود بن كثير وعبد الكريم ابن عمرو. (ومنها) ان يروى عن الأئمة عليهم السلام على وجه يظهر منه اخذهم عليهم السلام رواة لا حججا كأن يقول عن جعفر عن أبيه عن آباءه عن علي عليه السلام أو عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم - فإنه مظنة عدم كونه من الشيعة الا ان يظهر من القرائن كونه منهم مثل أن يكون ما رواه موافقا لمذهبهم ومخالفا لمذهب (٦٠)

مفاتيح البحث: الإمام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام (١)، الإمام المهدي المنتظر عليه السلام (١)، الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (١)، كتاب الصحيفة السجادية (١)، كتاب نهج البلاغة (١)، الزيارة الجامعة للأئمة عليهم السلام (١)، داود بن كثير (١)، عمر بن حفظة (١)، عبد الكريم (١)، الشهادة (١)

صفحة ٠٦٢

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٦١

غيرهم أو انه يكثر من الرواية عنهم غاية الاكثار أو ان غالب رواياته يفتون بها ويرجحونها على ما رواه الشيعة أو غير ذلك فيحمل كيفية روايته على التقية أو تصحيح مضمونها عند المخالفين أو ترويجه فيهم سيما المستضعفين أو غير الناصيين منهم أو تأليفا لقلوبهم أو استعطافا لهم إلى التشيع أو غير ذلك فتأمل. (ومنها) أن يكون رأيه - أو روايته - في الغالب موافقا للعامّة وسيظهر حالهما في الجملة في زيد بن علي عليهم السلام وسعيد بن المسيب وعليك بالتأمل فيهما حتى يظهر الكل فتأمل ومر في الفائدة الأولى ما يؤيد فلاحظ ويؤيد أيضا التأمل فيما سنذكره هنا في قولهم كاتب الخليفة (الخ) وقولهم كانوا يشربون النبيذ مثلا (الخ) فتأمل كان الغالب (١) منه لا يضر غيره بطريق أولى سيما وأن يكون نادرا بل لا يكاد ينفك ثقة عنه فتأمل (ومنها) قولهم كاتب الخليفة أو الوالي من قبله وأمثالهما فان ظاهرها الذم والقدح كما اعترف به (العلامة) في ترجمه حذيفة (٢) وسيجيئ في ترجمه أحمد بن عبد الله بن مهران انه كان كاتب إسحاق (٣) فتأمل (١) يعني الموافقة للعامّة في الغالب.

(٢) حذيفة - هذا - هو ابن منصور بن كثير بن سلمة الخزاعي أبو محمد فان العلامة بعد أن ترجم له في القسم الأول من (الخلاصة) قال: "والظاهر عندي التوقف فيه، لما قاله هذا الشيخ (يعني ابن الغضائري) ولما نقل عنه انه كان واليا من قبل بنى أمية ويبعد انفكاكه عن القبيح" راجع (ص ٦٠ - ص ٦١) طبع النجف الأشرف. (المحقق) (٣) أحمد بن عبد الله بن مهران - هذا - هو المعروف بابن خائبة؟؟ أبو جعفر ذكره الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عنهم - عليهم السلام -، وكان من غلمان يونس بن عبد الرحمن وكان من العجم وله مكاتبة إلى الرضا عليه السلام كما ذكر ذلك النجاشي في رجاله (ص ٢٦٦) في ترجمه ابنه محمد بن أحمد واما إسحاق الذي ذكره فهو إسحاق بن إبراهيم بن الحسين بن مصعب المصعبي الخزاعي أبو الحسن صاحب الشرطة ببغداد أيام المأمون والمعتمد والواثق والمتوكل وهو الذي قبض على إبراهيم بن المهدي العباسي واستخرجه لما استمر وكذا استخرج الفضل بن الربيع وقبض عليه وله ذكر في كتاب الفرغ بعد الشدة للتوخي وفي الكامل لابن الأثير وفي الديارات للشاشي وغيرها من التواريخ والمعاجم توفي سنة ٢٣٥ هـ (المحقق)

(٦١)

مفاتيح البحث: الإمام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام (١)، سعيد بن المسيب (١)، أحمد بن عبد الله بن مهران (٢)،

التقية (١)، الإمام على بن موسى الرضا عليهما السلام (١)، كتاب رجال النجاشي (١)، كتاب الكامل لابن الأثير (١)، مدينة النجف الأشرف (١)، إبراهيم بن الحسين (١)، ابن الغضائري (١)، بنو أمية (١)، الفضل بن الربيع (١)، الشيخ الطوسي (١)، محمد بن أحمد (١)، الفرج (١)

صفحة ٦٣

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٦٢

هذا مع اننا لم نر من المشهور التأمل من هذه الجهة كما في يعقوب ابن يزيد وحذيفة بن منصور وغيرهما ولعله لعدم مقاومتها التوثيق المنصوص أو المدح المنافي باحتمال كونها بإذنه عليهم السلام أو تقيه وحفظا لأنفسهم أو غيرهم أو اعتقادهم بالإباحة أو غير ذلك من الوجوه الصحيحة وتحقيق الامر فيها في كتاب التجارة من كتب الفقه والاستدلال (وبالجملة) تحققها منهم على الوجه الفاسد بحيث لا- تأمل في فساده ولا يقبل الاجتهاد في تصحيحه بان تكون في اعتقادهم صحيحة وان أخطأوا في اجتهادهم غير معلوم مع أن الأصل في أفعال المسلمين الصحة وورد (كذب سمعك وبصرك ما تجد إليه سيلا) وأمثاله كثيرة وأيضا انهم - عليهم السلام - أبقوهم على حالهم وأقروا لهم ظاهرا من أنهم كانوا متدينين بأمرهم عليهم السلام مطيعين لهم ويصلون إلى خدمتهم ويسألونهم عن أحوال أفعالهم وغيرها وربما كانوا عليهم السلام ينهون بعضهم فينتهي إلى غير ذلك من أمثال ما ذكر فتدبر بل ربما ظهر مما ذكر ان القدح بأمثالها مشكل وإن لم يصادمها التوثيق (٦٢)

مفاتيح البحث: حذيفة بن منصور (١)، الكذب، التكذيب (١)

صفحة ٦٤

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٦٣

والمدح فتأمل (١) ومر آنفا ما يرشد ويؤيد.

(ومنها) ما ذكر في الاجلة من أنهم كانوا يشربون النبيذ مثل ما سيجيء في ثابت بن دينار وابن أبي يعفور أو يأكلون الطين كما في داود بن القاسم وأمثال ذلك ولعلها لم تكن ثابتة أو كانوا جاهلين بحرمتها ولعله ليس ببعيد بالنسبة إلى كثير وسننبه عليه في ترجمته ثابت أو كان قبل وثاقتهم وجلالتهم فيكون حال الثقات والأجلة الذين كانوا فاسدى العقيدة ورجعوا ومر الإشارة إليه وسند ذكر اعذارا اخر في ثابت وداود وغيرهما (وبالجملة) في المواضع التي ذكر أمثالها فيها لعله نتوجه في خصوص الموضوع منها إلى العذر المناسب والملائم ولو لم نتوجه فلنعتذر بما ذكرناه أو أمثاله مما يقبله وذكر آنفا ان الأصل في أفعال المسلمين الصحة وغير ذلك فتأمل.

(الفائدة الرابعة) في ذكر بعض مصطلحاتي في هذا الكتاب (إعلم) انه إذا كان رجل لم يذكر في كتاب الرجال وفي كتاب المصنف هذا الكتاب وانا اطلعت على بعض أحواله من كتب الرجال أو من الخارج فاني أذكره واجعل اسمه عنوانا بان أقول فلان وأشعر في بيان ما اطلعت عليه

(١) ذكر بعض أرباب المعاجم: "لعل وجه التأمل ان ظاهر الفعل القدح ما لم تقم القرائن الصارفة فما لم يصادمه التوثيق والمدح ينبغي عده قادحا كما بنى على ذلك بعض من تأخر."

(المحقق)

(٦٣)

مفاتيح البحث: كتاب المصنف لعبد الرزاق الصنعاني (١)، كتاب الثقات لابن حبان (١)، ابن أبي يعفور (١)، داود بن القاسم (١)، ثابت بن دينار (١)

صفحة ٦٥

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٦٤

كما هو دأب علماء الرجال وكذا لو كان مذكورا في كتابه هذا بالعنوان الذي عنونه وانا أريد ذكره بعنوان آخر لغرض وفائدة اما لو كان مذكورا في كتابه هذا بعنوان آخر أريد ذكره به أو كان لكن اذكره به في موضع آخر وانا اطلعت على ما لم يطلع عليه ولم يذكره فاني اجعل قوله عنوانا بان أقول قوله أي قول المصنف كذا ثم أشرع في بيان ما اطلعت عليه كما هو طريقة الحواشي وإذا كان ما اذكره في هذه التعليقة بما ذكره في ترجمه رجل بان يكون اعتراضا عليه أو شاهدا له أو غير ذلك فاني أقول قوله أي قول المصنف في ترجمه فلان أو في فلان كذا وكذا سواء كان القول قول المصنف أو كان حكاية عن غيره ثم أشرع في ذكر ما يتعلق به مما أريد ذكره وربما أقول قوله في ترجمه فلان عن الكشي أو النجاشي مثلا كذا ثم اذكر ما يتعلق به هذا واعلم أن مرادى من جدى على الاطلاق هو العلامة المجلسي رحمه الله عمدة العارفين وزبدة الزاهدين العالم الفاضل المتبحر الكامل الزكي التقى والبحر الملى مولانا محمد تقى رحمه الله - ومرادى من خالى هو ولده الأجد الأرشد الفاضل الماهر والعلامة المشتهر بين الأصاغر والأكابر وعمدة علماء الأوائل والأواخر مولانا محمد باقر - رحمه الله - ومرادى من الفاضل الخراساني (١) هو سمي قطب المحققين ورئيس المدققين، نخبة المتبحرين وزبدة المتفقيين ومرادى من المحقق البحراني هو الفاضل الكامل المحقق المدقق الفقيه النبيه نادرة العصر والزمان، المحقق

(١) تقدم آنفا أن المراد به المولى محمد باقر السبزواري صاحب ذخيرة المعاد في شرح الارشاد للعلامة الحلبي - رحمه الله - (المحقق)

(٦٤)

مفاتيح البحث: العلامة المجلسي (١)، الشهادة (١)، العصر (بعد الظهر) (١)، كتاب ذخيرة المعاد للمحقق السبزواري (١)، العلامة الحلبي (١)

صفحة ٦٦

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٦٥

الشيخ سليمان (١) ومرادى من (البلغة) مختصر هذا الفاضل في الرجال ومن (المعراج) شرحه على الفهرست (٢) ولم يشرح منه إلا قليلا منه على ما وجد وجعلت (مصط) رمزا عن (نقد الرجال) تصنيف قطب دائرة الفضل والكمال والشرافة والجلالة الأمير مصطفى (٣) وباقي الاصطلاحات والرموز معروفة نسأل الله المعرفة بمحمد وآله.

(الفائدة الخامسة) في طريق ملاحظة الرجال وما ذكرته انا - أيضا - لمعرفة حال الراوى التماس منك - يا اخي - إذا أردت معرفة حال رجل وراو فانظر إلى ما ذكره في الرجال وما ذكرت انا أيضا فان لم تجده مذكورا أصلا أو وجدته مهملا مذكورا فلاحظ ما ذكرته في الفوائد الثلاث السابقة يظهر لك حاله مما ذكرت فيها أو يفتح عليك بالتأمل فيه وبالقياس والنظر إليه فاني ما استوعبت جميع الامارات كما انى ما استوفيت للكلام؟؟

(١) تقدم آنفا ان المراد به الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني السرى الماحوزى رحمه الله.

(٢) تقدم آنفا التعريف بكتابتى البلغة والمعراج والتعريف بمصنفهما.

(٣) الأمير السيد مصطفى التفرشي ابن السيد حسين الحسيني كان حيا سنة ١٠٤٤ هـ، وكان من تلامذة المولى عبد الله التستري الأصفهاني المتوفى سنة ١٠٢١ هـ، وقد اجازته سنة ١٠١٩ هـ ونقد الرجال تصنيفه طبع بإيران سنة ١٢١٨ هـ وكان قد فرغ من تأليفه في شهر رمضان سنة ١٠١٥ هـ، وهو مشهور متداول.

(المحقق)

(٦٥)

مفاتيح البحث: دولة ايران (١)، شهر رمضان المبارك (١)، سليمان بن عبد الله (١)، الوفاة (١)

صفحة ٦٧

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٦٦

فيما ذكرت أيضا بل الغرض التنبيه ووكلت الامر إلى التأمل ويا اخي لا تقنع ببعض ما ذكرت فيها بل لاحظ الجميع من أول الفوائد إلى آخرها حتى يفتح لك حاله ويا اخي لا تبادل بان تقول: الرجل مجهول أو مهممل ولا تقلد بل لاحظ الفوائد بالنحو الذي ذكرت ثم الامر إليك وأيضا ربما وجدت الرجل في السند مذكورا اسمه مكبرا وفي الرجال يذكر مصغرا وبالعكس وسيجيئ التنبيه عليه في خالد بن أوفى فلو لم تجد مثلا سالم فانظر إلى سليم وكذا سلمان وأقسامه كثيرة فضلا عن الاشخاص وربما وجدته مذكورا فيه بالاسم وفي الرجال باللقب مثلا وبالعكس وربما وجدته فيه منسوبا إلى أبيه بذكر اسم الأب وفي الرجال بذكر كنيته مثلا، وبالعكس وربما يظهر اسم الرجل من ملاحظة باب الكنى مثلا وربما يذكر في موضع بالسين وفي موضع بالصاد كحسين وحسين منه الحصين بن المخارق وربما يذكر في موضع هاشم وفي موضع هشام كما سنشير إليه في هشام بن المثنى وربما يذكر في موضع ابن فلان وفي موضع ابن أبي فلان بزيادة أو نقصان كما يشير إليه ما سيجيئ في يحيى بن العلا وخالد بن بكار وغيرهما وربما يذكر في موضع بالياء المشاء وفي موضع بالباء الموحدة كبريد ويزيد وبشار ويسار ونظائر ذلك وربما يكتب بالألف وبدونه كالحرث والحارث والقسم والقاسم ونظائر ذلك وأيضا ربما كانوا يرخمون كعبيد في عبيد الله ونظائر ذلك وربما يشتهه صورة حرف بحرف كخالد بن ماد وخالد بن الجواد إلى غير ذلك وربما ينسب في موضع إلى الأب وفي آخر إلى الجد مثلا- وهو كثير وربما يوجد بالمهملة وربما يوجد بالمعجمة كما في رميلة ونظائره وربما يكتب المهملة قبل المعجمة وربما يعكس كما في رزيق ونظائره وقس على ما ذكر أمثاله منها ان يكتب

(٦٦)

مفاتيح البحث: هشام بن المثنى (١)، خالد بن أوفى (١)، خالد بن بكار (١)، الجود (١)

صفحة ٦٨

الفوائد الرجالية - الوحيد البهبهاني - الصفحة ٦٧

بالحاء والهاء كما في زحر بن قيس وربما يتصرف في الألقاب والأسامى الحسنه والرديه بالرد إلى الآخر كما سنذكر في حبيب بن المعلل وربما يشتهه ذو المركز بالخالي عنه كما سيجيئ في باب زيد ويزيد وسعد وسعيد ونظائرها وربما يكتب زياد زيادا وبالعكس وكذا عمر وعمرو وكذا نظائرها وربما تتعدد الكنية لشخص كالألقاب والأنساب وسنذكر في محمد بن زياد وربما يكتب سلم مسلم ولعله كثير وبالعكس منه ما سيجيئ في بشر بن سلم ثم إذا وجدته ووجدت حاله مذكورا فانظر إلى ما ذكره ثم انظر إلى ما ذكرته ان كان ولا تقنع أيضا بهما بل لاحظ الفوائد من أولها إلى آخرها على النحو الذي ذكرت حتى يتضح لك الحال فاني ما أتعرض في كل موضع إلى الرجوع إلى الفوائد وفي الموضع الذي تعرضت ربما لا أتعرض إلى الرجوع إلى جميعها مع أنه ربما كان لجميعها مدخل

فيه ولو لم يتأمل في الكل لم يظهر ولم يتحقق ما فيه ومع ذلك لاحظ مظان ذكره بعنوان آخر على حسب ما مر لعلك تطلع على معارض أو معاضد ولا- تنظر يا اخي - إلى ما فيه وفيما سأذكره من الخطأ والزلل والتشويش والخلل لان الذهن قاصر والفكر فاتر والزمان كلب عسر على ما سأشير إليه في آخر الكتاب - ان شاء الله تعالى - نسأل الله مع العسر يسرا بظهور من يملأ الدنيا عدلا بعدما ملئت جورا طبعت هذه الفوائد مصححة على ثلاث نسخ بتمام بذل الجهد والطاقة إلا ما زاغ عنه البصر والعصمة لله، وهو ولي التوفيق (٦٧)

مفاتيح البحث: محمد بن زياد (١)

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفُسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).
قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللهُ - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفيء مصباحها، بل تتبع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأدق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في جامعه، و...
- منها العدالة الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهه أخرى.

- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاع و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

ز) ترسيم النظام التلقائي و اليدوي للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعىة و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جَمكران و...

ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسة " الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين فى الجلسة

ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ " ما بين شارع " پنج رمضان " و مُفترق " وفائى/ " بنايه " القائمية "

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلميه الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً مترائداً لإعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

